

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي حول الهجرة غير النظامية 2021



FIDES

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



التقرير السنوي حول الهجرة
غير النظامية 2021
(النشرة الأولى، جانفي 2022)

خالد طبابي

© جميع الحقوق محفوظة للمنتدى التونسي للحقوق
الاقتصادية والاجتماعية

ساهم في العمل : قسم الهجرة بالمنتدى التونسي
للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
اسلام غربي
رمضان بن عمر

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية



شارع فرنسا، 1000 تونس / باب البحر
الهاتف: 71 325 129
الموقع الإلكتروني: www.ftdes.net

تصميم:

EDITIONS  ALFINIQ

Tél: 31 567 819
www.alfiniq.tn



الفهرس

5	مقدمة
13	الفصل الأول: المشهد الاقتصادي والاجتماعي للثلاثين الثاني والثالث من سنة 2021
17	الفصل الثاني: شتاء 2021، الحركات الاحتجاجية والولوج إلى الحرية
27	الفصل الثالث: الديمقراطية التمثيلية المشلولة وصعود الشعبوية وتنامي الهجرة غير النظامية
28	1) الديمقراطية التمثيلية: الولادة المشوهة والنهاية المبكرة
32	2) حينما تُتسر أزمة الديمقراطية التمثيلية صعود الشعبوية
34	3) عشرية «توالي الأهوال» تغذي «الخزان الوطني» للمهاجرين والهجرة غير النظامية
37	4) منعرج الخامس والعشرين من جويلية: سقوط البرلمان وقدم «رجل على صهوة جواد» وتصاعد الهجرات
39	5) المشهد السياسي بعد 25 جويلية: حينما ترتطم جرة الأمل بالألم
45	الفصل الرابع: أمنة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي
49	دوافع أمنة الهجرة غير النظامية
49	أ) في عنصرية السياسة الأوروبية: الهجرة غير النظامية تهدد الأمن المجتمعي الأوروبي



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

3



50	ب) الاغتراب الديموغرافي وفقدان الهوية الوطنية في المجتمعات الأوروبية
52	ت) المشكلات السوسيو-اقتصادية
52	ث) دور الإعلام في أمنة الهجرة
55	ج) المشاكل الصحيّة والبيئية
56	ح) تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا وأمنة الهجرة
57	خ) صعود التيارات اليمينية والشعبوية وأمنة الهجرة
59	الفصل الخامس: إجراءات وسياسات الاتحاد الأوروبي لأمنة الهجرة غير النظامية في المنطقة المتوسطية وتونس
61	1) في استمرارية الأمنة: التكتل والضغط الأوروبي على تونس سنة 2021
63	2) ما بعد 25 جويلية 2021: «من سيفرمل ظاهرة الهجرة غير النظامية؟»
71	الفصل السادس: تونس بلد العبور
75	خاتمة



مقدّمة

إنّ ما نيفستو الانتحار أو «القشنة التي قصمت ظهر البعير» والسكين التي مزّقت نقاب دولة الاستبداد، أي منذ أن أطاح البائع المتجول بصانع التحول لم يتغيّر حال البلاد والعباد، بل عاشت الدولة على وقع عشريّة اتّسمت بالعجاف الاقتصادي والاجتماعي والاضطراب السياسي. فسياقات العشريّة فيها العديد من المتشابهات بسياقات الولاية التونسية خلال القرن التاسع عشر والتي نعتها المؤرخون بقرن «توالي الأهوال»¹ أو «القرن العصيب»²، أو «إيالة ضعيفة حسنا ومعنى»، وهكذا فإنّ «التاريخ ليس ما مضى بل ما بقي فينا بعد كلّ ما مضى»³.



- 1 - التيمومي، (الهادي)، «انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر. مثال 1906»، بيت الحكمة قرطاج، تونس، 1993.
- 2 - الشريف، (محمد الهادي)، «تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال»، تعريب: محمد الشاوش - محمد عجينة، دار سيراس للنشر، الطبعة الثالثة، تونس، 1993.
- 3 - المنصر، (عدنان)، «سنوات الرمل. تفكّر في معارك الانتقال الديمقراطي في تونس - 2011-2014»، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2021، ص 21.





ومن بين المتشابهات نذكر مثالا لا حصرا: «قانون عهد الأمان» 1857 يقابله اتّفاق الشراكة التّونسيّة الأوروبيّة 1995 الذي يتمّ الإعداد لتحويله إلى اتّفاق التبادل الشامل والمعّمق ALECA. وانتفاضة الهامش على المركز سنة 1864 تقابلها انتفاضة الهامش على المركز سنة 2011. والتّشابه بين واقع دولة المجبى للنّصف الثّاني من القرن التاسع عشر التي يستفيد منها التّجار والمرابون والمضاربون وكبار الملاكين العقاريين ويكتوي بسعيها الفقراء وصغار الفلاحين. وواقع الضّغط الجبائي الذي تمارسه الدولة على المواطنين منذ 2011، ويستفيد منه المهربون وأباطرة الاقتصاد الموازي وكبار المستثمرين والملاكين ووكلاء الشركات التجارية الكبرى والمضاربين العقاريين ويكتوي بسعيها العمّال والموظّفون وبقايا الطبقة الوسطى. التّشابه بين فساد السّاسة خلال النّصف الثّاني من القرن التاسع عشر وساسة الفساد بعد سنة 2011. التّشابه في واقع التّخلف والتّقهقر الاجتماعي وانهيار أغلب الفئات والشرائح الاجتماعيّة نتيجة سياسة التّفكير والتّكديج⁴. والتّشابه في انتشار الأمراض والأوبئة آنذاك وانتشار كوفيد 19 منذ عام 2020 في سياق تقهقر الصّحة العموميّة. وتساعد المجاعة خلال القرن التاسع عشر يقابله تكرّر انقطاع مياه الشرب الأمر الذّي ساهم في تنامي حركات الاحتجاج التي تطالب بالحق في المياه بعد سنة 2011. «التّشابه في انقسام النخب بين المحافظين والتّحديثيين بعد 1864 وبين الحداثيين والمحافظين الجدد بعد 2011. التّشابه فيما يتعلّق بإفلاس الدولة وبلوغ المديونية أقصاها نتيجة الفساد والنّهب واللّصوصيّة بعد الانتفاضتين الشعبيّتين الأولى سنة 1864 والثّانية سنة 2011، وتدخّل المصارف الأجنبيّة (روتشيلد في القرن 19 وصندوق

4 - قسّومي، (المولدي)، «قواعد لغة علم الاجتماع في مدوّنة المؤرخ الهادي التيمومي»، تقديم: فحي ليسيير، دار نقوش عربيّة، 2019، ص 35، 36.





النقد الدولي بعد 2011) وسيطرة الكومسيون المالي على ميزانية الدولة التّونسيّة في 06 جويلية 1869 الذي يقابله تدخّل المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في سياسة التّشغيل، والسياسة المالية والجبائية إلخ بعد عام 2011. وضعف السيّادة الوطنية وتحول البلاد إلى فضاء لتدخّل كلّ القوى الأجنبيّة والاقليمية وتحول البلاد إلى مزرعة يمرح فيها قناصل الدول الكبرى دون قيود.⁵

♦ أوروبا وتونس في وضعية «أليكيا» ♦



وفي تلك السياقات المأزومة، لم تكن فقط حركات التمرد والعصيان مثل ربيع العُربان 1864⁶ أو الهجوم على دراهم الدولة والاستيلاء على أموال سيدنا في مارس 1871⁷ هي الشكل الاحتجاجي الوحيد، بل مثّلت أيضا حركة الهجرة لأفراد أقصى

5 - المرجع السابق، ص 36، 37.

6 - البشروش، (توفيق)، ربيع العُربان: أضواء عن أسباب ثورة علي بن غدام سنة 1864: وثائق من الأرشيف الوطني التونسي، قرطاج، بيت الحكمة 1991.

7 - الجوادي، (عبد المجيد)، «المحلة والهمامة. الفكر الإصلاحي على محك ممارسة السلطة»، تقديم: مصطفى التليبي، دار سحر للنشر، تونس، 2018.





الجنوب أحد أهم الحلول المتيسرة والممكنة التي يقع الالتجاء إليها في الأوقات التي تشح فيها الطبيعة أو يتزامن شحها مع ضرورة دفع الضرائب فكان التنقل والهجرة يعتمدان أيضا كوسيلة للتعبير عن الرفض وإعلانا للتمرد على السلطة.⁸ وهكذا فإن تدفقات الهجرة غير النظامية اليوم تتبع أساسا من سياقات اتسمت بالتفكير والفساد، ليصبح قارب الموت ملجأ الفقراء وحتى المرفهين اجتماعيا إلى حد ما حالمين بغد أفضل من ناحية ومعبرين عن رفضهم للنخب الحاكمة من ناحية أخرى.

بناء على هذه التشابهات يمكننا نعت عشرية الثورة (-2020 2011) بـ «عشرية توالي الأهوال»⁹ بدءا من الإرهاب إلى انتشار الوباء. «عشرية توالي الأهوال» هي سردية تراجمية لآلاف المهاجرين والمهاجرات وتساعد وتيرة حركات الاحتجاج التي انتهت باليأس والإحباط. «عشرية توالي الأهوال» هي قصة زيف الديمقراطية وضعف الدولة التونسية وتساعد المديونية والتدخلات الأجنبية وفساد النخبة السياسيّة. نصفها بـ «عشرية توالي الأهوال» لأنّ ضربيتها كانت الروح البشرية، إمّا عن طريق العمليات الإرهابية التي طالت المؤسسات الأمنية والعسكرية والاعتقالات السياسيّة، أو فقدان العديد من الأرواح البشرية في البحر الأبيض المتوسط، أو فقدان أرواح الناس في سياق انتشار الوباء.

8 - التاييب، (عائشة)، «المجموعات القبلية بأقصى الجنوب التونسي وهجرة العمل المؤقتة»، أعمال الندوة الدولية الثانية عشرة، حول الجنوب التونسي من الاحتلال إلى الاستقلال 1881-1956، المنعقدة بتونس أيام 6 و7 و8 ماي 2004، نسق أعمال الندوة وجمع النصوص وأعدّها للنشر: فيصل الشريف، جامعة منوبة، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، سلسلة: تاريخ الحركة الوطنية، عدد 12، تونس 2005، ص 93، 112، ص 99.

9 - استعرنا هذا الوصف من المؤرخ التونسي الهادي التيمومي في كتابه «انتفاضات الفلاحين...» سبق ذكره.



لئن كان الجنرال والمؤرخ الحربي الألماني كارل فون كلاوزفيتز Clausewitzienne قد أكد على أنّ «الأزمات مهما كانت أسبابها فهي تتطور وفقا لديناميكيّتها الخاصّة»¹⁰ فإنّ أسباب أزمة الدولة التونسية تعود إلى ديناميكيّتين اثنتين، الأولى العجز البنيوي والتاريخي للنخب والبرجوازية التونسيّة، فهي لا تستطيع الانتقال إلى نمط رأسمالي مستقل، فانتقالها من البرجوازيّة التقليديّة إلى البرجوازية الصغيرة، لم يجدد إلّا مآزقها التاريخي، لأنّ هذا التجدد لم

“

«عشرية توالي الأهوال»
هي سرديّة تراجيديّة
لآلاف المهاجرين والمهاجرات
وتصاعد وتيرة حركات
الاحتجاج التي انتهت
باليأس والإحباط

”

يكن إلا استبدالاً طبقياً في نمط الإنتاج الكولونيالي نفسه الذي يحكم حركة البرجوازيات العربيّة.¹¹ والثانية هي سياسات التبعيّة التي تعتمدها البلدان الرأسمالية، فبرنامج الإصلاح الهيكلي والتبادل الحرّ مع الإتحاد الأوروبي هو «تبادل غير متكافئ»، فالنظام الرأسمالي العالمي وفقاً لأندريه غندر فرانك هو «نظام يقوم على التبادل الاحتكاري» الذي يؤمّن

نقل الفائض الاقتصادي من المناطق الخاضعة (الأفلاك) إلى المراكز الامبريالية (المتروبول). وهذا النظام هو الذي يتحكّم في توزيع السلطة السياسية وفي أشكال تنظيم الإنتاج والبنى الطبقيّة للمناطق المختلفة. وبناء عليه، فإنّ الآليات التي تطلق التطور في المتروبول هي نفسها الآليات التي تسبب التخلف في الأفلاك.¹² فالديناميكيّتان شديدتا الارتباط ببعضهما البعض،

10 - Mathieu, (Lilian), Structure, dispositions, calculs, situations... La mise en cohérence de sociologie des crises politiques, In Myriam Ait-Aoudia et al, La logique de désordre, Presses de sciences, Académique, 2015. Pages 37 à 52. P 50.

11 - عامل، (مهدي)، «مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميّر المفاهيم الماركسيّة عربيّاً»، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1990، ص 14.

12 - الخفاجي، (عصام)، «سمير أمين: في نقد حلم انكسر»، عمران للعلوم الاجتماعية،

ذلك أنّ تقدم المركز يَحْتَمُّ تخلف المحيط، وتخلّف المحيط ضرورة لتقدم المركز.¹³ وهذان السياقان يؤسسان بالضرورة إلى حالتين إثنين لا ثالثة لهما: إما النمو دون التنمية أو ما يُعبّر عنه بتنمية التخلّف، والحالة الثانية هي التنمية دون النمو من خلال وجود منوال تنموي تابع لما تفرضه المؤسسات المالية العالمية.

بما أنّ ملامح المهاجرين لم تتغيّر وطرق العبور ظلّت نفسها تقريبا، حيث بقي المتوسط هو المهيمن في معابر الرحلة الهجرية، وبما أنّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية ظلّت في طليعة عوامل الطرد، فإنّ هذا التقرير لن يُغفل العوامل الأخيرة والحركات الاحتجاجية لكنّه سيُركز أساسا على العوامل السياسية الداخلية والخارجية، الأولى والمتمثلة في أزمة الديمقراطية التمثيلية وصعود الشعبوية، هذا المناخ الذي عزّز مشاعر اليأس والإحباط، وكان القادح في إنتاج «الخرّان الوطني» للهجرة والمهاجرين، والثانية نعني بها السياسات الهجرية الأوروبية وركزنا أساسا على مفهوم «أمننة الهجرة»، هذا البراديغم الذي تعتمد عليه الدول الأوروبية والذي كان أيضا أحد أهم العوامل في تنامي موجات الهجرة غير النظامية. ولكن تتوجب الإشارة قولا أنّ العشرية ليست سوى استمرارية لفساد النخبة السياسية التي حكمت قبل سنة 2011 ولكنّ أساليب الفساد اتّضحت أكثر بعد الثورة نظرا إلى تواجد الحريات رغم محدوديتها وتهديدها أحيانا، وأنّ 25 جويلية ليس بالحدث القادح لتدفق موجات الهجرة، بل إنّ الهجرات ما بعد هذا التاريخ تبيّن حالات الإحباط التي. أصابت تقريبا كلّ الفئات والطبقات بصفات متفاوتة طيلة عشرية توالي الأهوال وما قبلها.

العدد 27، المجلّد السابع، شتاء 2019. ص 5-24. ص 12.

13 - المرجع السابق، ص 13.

بعد هذا التقديم تحاول ورقتنا الإجابة عن إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى يُمكن اعتبار أنّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانتهاك الحقوق والحريات في احتجاجات شتاء 2021، والتي تتزامن مع انتشار الوباء وفقدان العديد من أرواح الناس في سياق أزمة الديمقراطية النيابية وصعود الشعبوية والتوجه المتزايد نحو أمننة الهجرة من قبل الإتحاد الأوروبي، كلّها عوامل سرّعت في تنامي الأفاق المختلطة للموجات الهجرية غير النظامية في تونس؟ ■





الفصل الأول

المشهد الاقتصادي والاجتماعي للثلاثين الثاني والثالث من سنة 2021



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

13



مهما اختلفت وتعددت القراءات والأسباب حول ظاهرة الهجرة غير النظامية، فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تظل في طبيعة عوامل الطرد، لذلك يكون مفيدا معرفيا ومنهجيا أن نقدم قراءة مختصرة ومكثفة للمشهد الاقتصادي العام لسنة 2021 وفقا لتقرير المعهد الوطني للإحصاء والمعنون بـ «مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث لسنة 2021»، والصادر في نوفمبر 2021. ومن أبرز ما جاء في التقرير:

تواصل انخفاض عدد المشتغلين مسجلا تراجعا ب 28 ألف مشتغل خلال الثلاثي الثالث لعام 2021 مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة. وارتفع نسبة البطالة ب 0.5 نقطة مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021 لتبلغ 18.4%، وفي سياق البطالة ووفقا لتقرير المعهد فإن نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة ارتفعت خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 لتبلغ 42.4% مقابل 41.7% خلال الثلاثي الثاني من نفس السنة. وتقدّر هذه النسبة بـ 42.8% لدى الذكور و41.7% لدى الإناث. كما سجّل التقرير انخفاض نسبة النشاط إلى حدود 46.5% خلال الثلاثي الثالث لسنة 2021، فقد بلغ عدد السكان النشيطين في تونس، من خلال المسح الوطني حول التشغيل الخاص بالثلاثي الثالث لسنة 2021، 4141,6 ألفا، مقابل 4153,3 ألفا خلال الثلاثي الثاني، أي بانخفاض قدر بـ 11,7 ألفا. وبالتالي انخفضت نسبة النشاط ب 0,5 نقطة لتبلغ 46,5% خلال الثلاثي الثالث لعام 2021 بعد أن كانت في حدود 47,0% خلال الثلاثي الثاني.

تواصل انخفاض عدد المشتغلين مسجلا تراجعا ب 28 ألف مشتغل خلال الثلاثي الثالث لعام 2021 مقارنة بالثلاثي الثاني من نفس السنة.

كما حافظت المناطق الغربية للبلاد التونسية والجنوب التونسي على أعلى نسب للبطالة، فقد بلغت 33,0% بالشمال الغربي، و26,3% بالجنوب الغربي، و23,0% بالوسط الغربي، و22,5% بالجنوب الشرقي، وهي معدلات تتجاوز المعدل الوطني بين أربع وأربع عشرة نقطة. وبحدّة أقل، يسجّل الشمال الشرقي والوسط الشرقي وتونس الكبرى معدلات بطالة دون المعدل الوطني لتبلغ على التوالي 10,8%، 13,9%، و16,1%.

مقارنة بالثلاثي الثاني لسنة 2021، شهدت نسبة البطالة ارتفاعا نسبيا في المناطق الغربية للبلاد: الشمال الغربي (+3 نقاط) والجنوب الغربي (+1,3 نقطة) والوسط الغربي (+0,9 نقطة). كما شهدت البطالة انخفاضا طفيفا في الشمال الشرقي (-1 نقطة) والجنوب الشرقي (-0,9 نقطة).

وتأتي هذه الأرقام الدالة على وجود أزمة في البلاد في سياق ارتفاع عدد الإصابات والوفيات بالوباء، وعجز المنظومة الصحيّة العمومية في توفير الحدّ الأدنى لمقاومة الوباء خاصّة خلال فترة ما قبل 25 جويلية سنة 2021، وشلل القطاع السياحي، وأزمة القطاع الفلاحي والصيد البحري وتنامي الفساد وصعود وتيرة حركات الاحتجاج، وكلّها عوامل تُشكّل فكرة المشروع الهجري في ذهنية أناس ضاق بهم الحال وانعدمت أمامهم الآفاق ■





الفصل الثاني

شتاء 2021: الحركات الاحتجاجية والولوج إلى الحرية



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

17



شهد شتاء 2021 حركات احتجاجية مثل كل الأعوام، ولكن هذه المرة اختلفت خارطة الاحتجاج، فالمناطق التي لها موروث احتجاجي والتي اعتادت على الاحتجاج ودق ناقوس الخطر في كل سنة تقريبا وخلال فصل الشتاء مثل سيدي بوزيد والقصرين وقفصة، سجلت حركات احتجاجية ولكنها لم تكن عنيفة كما حدث في تونس الكبرى. وكان هذه المناطق لا تُصيبها عدوى الاحتجاج، بل هي الناقلات لحركات الرفض والعصيان، أين تنتقل عدوى الاحتجاجات من الهامش نحو المركز وليس العكس مثلما حدث في ربيع الغرban سنة 1864 أو انتفاضة الخبز سنة 1984 أو في شتاء 17 ديسمبر 2010.

في سياق فشل السلطة السياسية في تدبير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، سيظل الخط مفتوحا على التوتر بين الساكنة والدولة، وسيظل الاحتجاج سلوكا ثابتا يُحاول من خلاله المحتجون فرض حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية باعتبار أنّ الاقتصاد هو القلب النابض للمجتمعات. كما «يرى المؤرخون أنّ الهجوم على «الباستيل» أثناء الثورة الفرنسية، هو الدخول الفعلي لـ «الشعب» في الحياة السياسية: حيث اتضح بعد ذلك أنّ النزول إلى الشارع هو الشكل الوحيد الذي تجد الجماعة عن طريقه وسيلتها للتعبير عن مطالبها كجماعة موحدة. هذا النزول إلى الفضاء العمومي أصبح في التاريخ المعاصر من أكثر وسائل التعبير مباشرة، ليس لأنّه يظهر للعيان طابع وحدة هذه الجماعة، وإنما بتأكيدِه أنّها مصدر كلّ معيار، وكلّ سيادة»¹. لذلك فإنّ انخراط شباب الأحياء الشعبية في الحركات الاحتجاجية خلال شتاء 2021 واقتحامهم للفضاء العام، ما هي إلاّ تعبيرات عن عدم رضاهم بوضعهم الاقتصادي والاجتماعي، واتخذوا من الممارسة الاحتجاجية طريقة وشكلا للتعبير عن غضبهم من واقع مغرق في الهشاشة والفقير مطالبين

1 - استاتي زين الدين، (الحبيب)، «الدينامية الاحتجاجية وأزمة الوساطة السياسية والنقابية: الشارع بديل المؤسسات في المغرب»، مركز دراسات الوحدة العربية، الموقع وتاريخ زيارته: caus.org.lb في 2022/01/01 على الساعة 16:34.

بحقوقهم التي ناضل من أجلها العديد من الشباب والسياسيين والحقوقيين منذ انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 والمتمثلة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية. فالشكل الاحتجاجي في نهاية المطاف هو عادي، ويجب اعتباره كذلك مادامت السلطة السياسية عجزت عن حلّ المسائل الاجتماعية. ولكن سرعان ما لقي احتجاجهم مواجهة بوليسية وسياسية. حيث تنامي عدد الموقوفين الذين تعرضوا للانتهاك والتعذيب من ناحية، وجرّمت النخبة السياسية الحاكمة الحركات الاحتجاجية في الأحياء الشعبية في منابر الوسائل الإعلامية من ناحية أخرى.

نظرا للحجم الكبير من الاعتداءات والانتهاكات التي لا يمكن حصرها، سنكتفي بذكر البعض من التجاوزات التي قامت بها المؤسسة الأمنية من خلال تقارير الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. فقد سجّلت الرابطة يوم 18 جانفي 2021، 632 ايقافا بالعاصمة فقط من أبناء حي التضامن والملاسين وفوشانة والسيجومي وطبربة، أما يوم 20 جانفي فقد سجّلت 200 ايقاف معظمهم قصر، لتسجّل في اليوم الموالي 21 جانفي 242 حالة إيقاف، ووصل عدد الملفات التي تلقتها لجنة متابعة الايقافات و الاحتجاجات المتكونة من الرابطة و دمج المرابطة بمقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان: 777 ملفا بينها ملفات 126 قاصرا تولى محامون متطوعون الدفاع عنهم.

احتجاجات ليلية بحي
التضامن / تونس



من بين التهم الموجهة إليهم: الاضرار بممتلكات الغير، الاعتداء على أمن الدولة الداخلي (تهم سياسية وقد تؤدي عقوبتها إلى الاعدام)، الاعتداء بالعنف الشديد على موظف عمومي، هضم جانب موظف عمومي، محاولة إضرام النار عمدا بمباني الغير، الاعتداء المدبر على حرية الجولان ليلا ومخالفة حظر التجول، مخالفة قانون حالة الطوارئ، مسك وصنع مواد محرقة وذات انفجار بدون تصريح وبدون موجب قانوني، تكوين وفاق وعصابة مفسدين قصد الاعتداء على الأملاك والأشخاص، التحريض على الشغب، الهرج والتشويش. كما لم يتم توجيه استدعاءات للحضور لدى مركز الشرطة سوى إلى 4 أشخاص فقط على مستوى وطني من أصل 777 ملقا.

ونذكر أيضا من بين أساليب الانتهاك التي سجلتها الرابطة: سحل مواطن في سليانة بعد تعرضه لشتى أنواع التعذيب، كما أنّ كل الحركات الاحتجاجية سواء الليلية أو النهارية قد انجر عنها مدهامات ليلية و استعمال الغاز المسيل للدموع وإيقافات عشوائية، كما منعت السلطات المواطنين من الالتحاق بمسيرة البرلمان يوم 26 جانفي والتي انجر عنها 3 إيقافات ومدهامات ليلية، لتتواصل سياسة ومنهجية الإيقافات، حيث تمّ إيقاف 52 محتجا منهم 8 قصر في مسيرة 30 جانفي. كما تمّ الاعتداء يوم 02 فيفري على مواطنين ومواطنات كانوا بصدد توثيق مظاهرات ومسيرات النقابة الأمنية.

كما سجّلت الرابطة أيضا اعتداء بالعنف على وزراء سابقين ونواب سابقين واستهداف الأمين العام السابق للاتحاد العام لطلبة تونس. ومنذ صدور بيان نقابة الأمن رصدت الرابطة استهداف الناشطين الحقوقيين والناشطين في الحركات الاجتماعية/السياسية ومحاميين الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أساسا.



من خلال الشكاوى التي تلقتها الرابطة بمختلف فروعها وتقارير زيارات أماكن الاحتجاز ثبت تعرض الموقوفين/ات إلى التعذيب وسوء المعاملة أثناء اقتيادهم في السيارات الأمنية وعند تواجدهم في مراكز الإيقاف:

■ **خلع سراويل** بعض القصر الموقوفين وتهديدهم بالاعتصاب.

■ **سكب الماء على القصر** وضربهم بالعصي (الماتراك).

■ هناك موقوفون أبناء أمنيين وقع الاعتداء عليهم بالعنف الشديد.

■ **التسبب بكسور خطيرة** لبعض الموقوفين ومنهم موقوف تحصل على شهادة طبية ب 45 يوما تثبت تعرضه لسقوط على مستوى الساق.

■ **الاعتداء بالعنف الشديد** على موقوفين حاملين لإعاقات ذهنية.

■ **الاعتداء بالعنف** على أولياء القصر أثناء المداهمات.

■ **تهديد مواطن** وثق الاعتداء بالغاز المسيل للدموع على منزله وزوجته التي تضررت على مستوى الساق عبر نقله لفرقة الشرطة العدلية بطبرية والاعتداء عليه بالعنف وإجباره على إمضاء التزام أنه لن يوثق أي اعتداء مستقبلا.
■ **سب / شتم / إهانة.**

ولمزيد التأكيد على أنّ تونس عاشت على وقع سياقات قمعية وعنفية، فقد أكدت أيضا الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب في بلاغ لها صدر يوم 27 جانفي 2021، وذلك بعد أن قامت بالعديد من الزيارات المنتظمة والفجئية لأماكن الاحتجاز، على وجود العديد من الانتهاكات، حيث قامت بتوثيقها رغم بعض الصعوبات التي واجهتها أثناء الزيارات، وطالبت السلط

العمومية باتخاذ بعض الاجراءات الاستعجالية.² كما صرّح ضياء الدين مورو الكاتب العام للهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب للصباح نيوز وذلك بمناسبة اليوم الوطني للمناهضة التعذيب (08 ماي 2021) بأن «السنة الحالية اتسمت بتصاعد حالات العنف والتعذيب وسوء المعاملة وكذلك حالات الموت المستتراب بل ووصل الأمر إلى حدّ بتر عضو من البدن من ذلك استئصال خصية أحد الموقوفين.» مؤكداً أيضاً على أنّ «ما ينقصنا هو وضع حدّ للإفلات من العقاب.»³

إنّ انتهاك الحريات والقمع العنيف الذي تعرّض له شباب الأحياء الشعبية والجهات المنسيّة والنشطاء والفاعلون الحقوقيون في تونس العاصمة طرح قضية وفرضية العودة إلى مربع الدولة التسلطيّة في أذهان العديد من الفاعلين والجماعات السكانية في سياق ودعت فيه الدولة التونسية العديد من الأرواح البشرية جرّاء فيروس كورونا، كانت أحد أبرز العوامل المحفزة لاتخاذ قرار الهجرة، باعتبار أنّ النخب الحاكمة لا يمكنها إرساء مناخ الأمل بقدر ما تنجح في تعزيز مشاعر الألم.

بناء على المعطيات الاقتصادية وشمع الحركات الاحتجاجية التي انتهت بالانكسار فإنّ الهجرة غير النظامية في تونس وإن كانت تراجع من حيث عدد الواصلين إلى إيطاليا خلال سنة 2019 مقارنة بعام 2018، فإنّها عادت إلى الارتفاع منذ سنة 2020 وهذان الجدولان يوضحان تطور الهجرة غير النظامية.

2 - انظر بلاغ الهيئة الصادر يوم 27 جانفي 2021.

3 - assabahnews.tn 08/05/2021 à 12 :18H.

الجدول عدد 1: مقارنة بنفس الفترة خلال السنتين 2018 – 2019

2019			2018			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد عمليات الاختياز المحطة	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد عمليات الاختياز المحطة	عدد الواصلين إلى إيطاليا	
177	8	31	188	17	611	جانفي
46	4	21	537	47	449	فيفري
323	20	85	489	36	130	مارس
166	11	116	583	43	720	أفريل
249	19	94	780	43	824	ماي
254	23	249	377	23	289	جوان
608	44	262	158	17	319	جويلية
515	28	489	422	39	625	أوت
500	39	864	356	35	559	سبتمبر
750	47	381	84	14	323	أكتوبر
501	22	90	333	24	175	نوفمبر
88	8	8	212	23	242	ديسمبر
4177	273	2690	4519	361	5266	المجموع

وخلال السنتين 2020 – 2021

2021			2020			الشهر
عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحطة	عدد الواصلين إلى إيطاليا	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم	عدد عمليات الاجتياز المحطة	عدد الواصلين إلى إيطاليا	
463	17	84	316	22	68	جانفي
1273	77	660	571	25	26	فيفري
882	72	334	137	4	60	مارس
409	42	307	99	6	37	أفريل
2487	95	601	1243	60	494	ماي
2120	143	977	1611	119	825	جوان
2993	211	4044	2918	245	4145	جويلية
5582	317	4035	1621	191	2306	أوت
3199	308	1796	2035	170	1951	سبتمبر
2739	263	1504	1349	157	1300	أكتوبر
1969	117	713	849	63	1298	نوفمبر
1541	86	612	717	34	373	ديسمبر
25657	1748	15671	13466	1096	12883	المجموع

الجدول عدد 2: الواصلون إلى أوروبا بطريقة غير نظامية عبر مسالك مختلفة

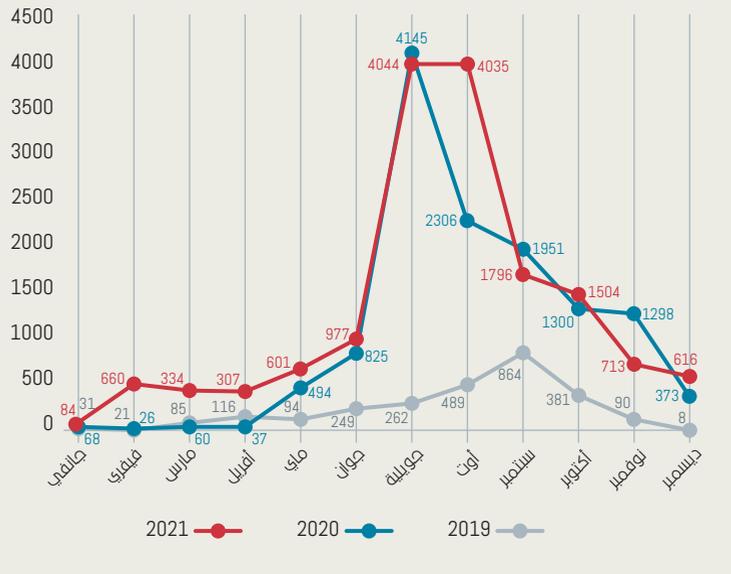
2015	2014	2013	2012	2011	
880	1683	835	2255	27982	الحوض الأوسط للمتوسط (إيطاليا ومالطا)
136	14	21	28	31	الحوضان الغربي والشرقي للمتوسط
44	38	367	434	815	برا بطريقة غير نظامية (الشرق) تركيا، صربيا، رومانيا، دول البلقان، ألبانيا
0	0	0	0	0	برا بطريقة غير نظامية (الغرب) إسبانيا
1060	1735	1223	1717	28829	المجموع

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
15675	12985	2681	5444	6415	1207	الحوض الأوسط للمتوسط (إيطاليا ومالطا)
3	9	6	21	80	98	الحوضان الغربي والشرقي للمتوسط
452	190	64	22	27	62	برا بطريقة غير نظامية (الشرق) تركيا، صربيا، رومانيا، دول البلقان، ألبانيا
283	192	1236	519	4	1	برا بطريقة غير نظامية (الغرب) إسبانيا
16413	13376	3987	6006	6526	1367	المجموع

عدد الوافدين إلى إيطاليا



تطور عدد الوافدين إلى إيطاليا حسب الأشهر خلال 2021/2020/2019





الفصل الثالث

الديمقراطية التمثيلية المشلولة وصعود الشعبوية وتنامي الهجرة غير النظامية



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

27



في الحقيقة، لم تكن الديمقراطية، فقط «مطلباً شعبياً وشعاراً مركزياً من الشعارات التي رفعها المنتفضون في وجه النظام القديم، ولم تكن طارئةً على النطاق السياسي فعلاً ومفهوماً ومضموناً. بل كانت محورا قديما من محاور الصراع مع أصول نفس النظام»¹.

1 الديمقراطية التمثيلية: الولادة المشوهة والنهاية المبكرة

فمنذ أن احتكرت الدولة العمل السياسي ومنعت التعددية الحزبية منذ مطلع الستينات تقريبا كان مطلب التعددية والديمقراطية حاضرا في جلّ الحركات الاحتجاجية حتى وإن كانت برهانات اجتماعية. ولكن منذ النتائج الاجتماعية الوخيمة جرّاء الإصلاحات الهيكلية التي ساهمت في توسّع خارطة الفقراء بدأ مطلب الديمقراطية يتحوّل إلى مطلب ذي طابع اجتماعي مع الاحتفاظ بطبيعته السياسية على الأقلّ بالنسبة إلى من انتفض ضدّ الدولة السلطوية قبل سنة 2011.²

وهكذا فقد طُرحت الديمقراطية التمثيلية بالبلاد التونسية في سياقات ثورية باعتبار أنّها القادرة على الإجابة عن الأسئلة الاجتماعية والاقتصادية للتونسيين. فبالرغم من تواجد ملايين المنبوذين في شبه القارة الهندية إلا أنّ ديمقراطيتها التمثيلية ليست في أزمة إلى حدّ الآن لأنها لم تُطرح منذ البداية على أساس البند الاجتماعي مثلما حدث في تونس بعد سنة 2011، بل طُرحت بصفقتها آلية سياسية لشعب متعدّد الثقافات واللغات والأعراف والديانات والمذاهب والآلهة وحتى الشياطين.³

- 1 - قسّومي، (المولدي)، مجتمع الثورة وما بعد الثورة، دار محمد علي للنشر، تونس، صفاقس، 2020، ص 565.
- 2 - المرجع السابق، ص 571.
- 3 - المرجع السابق ص 572.

علاوة على الأزمة الاقتصادية فإنّ تونس تبنت الديمقراطية التمثيليّة في وقت تعرف فيه الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بـ «اللحظة الشعبيّة» وفي سياق تمر فيه الديمقراطية أيضا بأزمة في العالم. وهكذا ستعاني الديمقراطية التمثيليّة التونسية من كلّ اختلالاتها وتهيئ الظروف الموضوعية لظهور الشعبوية اليمينية أو اليسارية.⁴

إنّ الأحزاب السياسية الفائزة في الهيئات البرلمانية والتي فرضت نفسها منذ ترشحها على المواطنين من أعلى، ولم تنبثق من قاعدة المواطنين والتي شكّلت مقاربة عمودية تتناقض مع قيم الأفقية وانحصار المواطنين في آلة الاقتراع دون ترجمة تصويتهم إلى أصوات (أصوات لكن صوتي لا يُسمع⁵) وعجز البرلمانيين في إعادة إنتاج المجتمع مع تمتعهم بالحصانة البرلمانية الأقوى من السلطة القضائية والتي تتزامن مع غياب وسائل تقييمية تجاههم في سياق ارتفع فيه معدّل الامتناع عن التصويت، وهذا العامل الأخير يُشكّل خطرا على الديمقراطيات التمثيليّة. فإذا كان ستيوارت مل يشير إلى أنّ الأخطار التي تتعرض لها الديمقراطية النيابيّة نوعان: «الأول خطر وجود مستوى منخفض من الذكاء في الهيئة النيابيّة وفي الرأْي العام، وهذا ما نعبر عنه في حالة تونس بضحالة الثقافة والآداب والمسؤوليّة السياسيّة العامّة على المستويين الشعبي والرّسمي، والثّاني خطر التشريع الطّبقي من جانب الأكثرية العدديّة، وهي أكثرية تتألّف من نفس الطّبقة.»⁶ فإنّ

4 - Boukraa, (Ridha), Populisme et crise de la démocratie, L'histoire sociale de la sociologie, In Hamdi Ounaina, Tunis, Sfax, Med Ali Edition, 2021, pages 245 à 262, p 255.

5 - Ibid. P 256.

6 - قسومي، (المولدي)، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، تنسيق ومتابعة: ريم عيسى، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، 2021، ص 674-675.



المولدي قسومي يُضيف نوعاً ثالثاً من الأخطار التي تهدد الديمقراطية بالزيف والاحتيايل. وهو أن «تكون الأكثرية التي تشرّع هي أكثرية في البرلمان ولكنها ليست أكثرية شعبية أو مجتمعية بل هي أكثرية الأقلية التي أدلت بأصوات معبرة أثناء عملية الاقتراع، وهي أقلية لأنها لم تتجاوز نصف عدد الناخبين عموماً، فمنذ 2011 لم تتجاوز نسبة المقترعين في عمليات التصويت %49 (في الانتخابات التأسيسية) من الناخبين بمن فيهم المقترعين الصامتين (أصحاب الأوراق البيضاء والملغاة معاً) وأصحاب التصويت المعبر، وقد نزلت نسبة المشاركة إلى حدود %41,7 في الانتخابات التشريعية لسنة 2019. لذلك فإن الديمقراطية التمثيلية / النيابة التي تعيشها تونس تفشل في أن تكون فعلاً ديمقراطية تمثيلية ونيابية حقيقية، خلال هذه العشرة الأولى من عمرها.⁷ كما يتزامن هذا العزوف مع عدم التزام البرلمانين بوعودهم الانتخابية وتنامي الفساد وتحول الأحزاب إلى مؤسسات حيث لم تُعد تعبر عن ديناميكية المجتمع وأصبحت «خارج الأرض» Hors Sol⁸ دون أي اتساق سوسولوجي أو أيديولوجي. وهذه كلها عوامل تساهم في تراجع شرعية الديمقراطية التمثيلية وتساعد أصوات الشعبية.

إن أزمة الديمقراطية التمثيلية والمطالبة بحل الهيئة البرلمانية⁹ تعود إلى عدة عوامل¹⁰، ولكن يظل عجزها في حلّ المسائل الاجتماعية والاقتصادية من أبرز العوامل التي سرّعت في نهايتها، فهي لم تُعبر عن آمال وطموحات الناس. فباختصار،

7 - المرجع السابق، ص 675.

8 - Boukraa, (Ridha), Populisme..., op.cit. P 256.

9 - لا يزور الرئيس قيس سعيد عديد الجهات قبل 25 جويلية 2021 إلا ويستقبله المواطنون برفع شعار «الشعب يريد حلّ البرلمان».

10 - لمزيد الإطلاع يُمكن للقارئ العودة إلى: المولدي قسومي: «مجتمع الثورة وما بعد الثورة»، (سبق ذكره) / «في مواجهة التاريخ»، (سبق ذكره)



إذا كانت نقطة ضعف الديمقراطية الانجليزية توجد في النطاق المجتمعي ونقطة ضعف نظيرتها الفرنسية توجد في النطاق السياسي، فإنه وفقا للمولدي القسومي تونس قد جمعت بينهما. فهي توجد في النصاب الأول باعتبار أنّ «السياسيين اختاروا الديمقراطية التمثيلية التي خلقت تصدعا بين الناخبين

“

ديمقراطية الزيف
والاحتيايل عندما تكون
الأكثرية التي تشرع هي
أكثرية في البرلمان ولكنها
ليست أكثرية شعبية أو
مجتمعية

”

والمنتخبين من ناحية كما أنّ
السياسيين اختزلوا الديمقراطية
في الانتخابات، وهم يتعاملون
معها على أنها الفرصة الوحيدة
التي يمكن استثمارها سياسيا
حسب الأهداف والنفعيّة. يعني أنّهم
لا يعتبرونها هدفا في حدّ ذاتها، ولا
حتى آلية تشتغل باستمرار مهما
كانت نتائج الانتخابات لصالحهم
أو لصالح غيرهم، والدليل على ذلك
أنّ غياب الديمقراطية هو المعضلة
الكبرى التي تعانينها غياب

الأحزاب المتحكّمة في الحياة السياسية عموما، لذلك فإننا
على المستوى السياسي إزاء ديمقراطية بلا مؤسسات
ديمقراطية.¹¹ كما يكمن ضعف الديمقراطية وجذور أزمته
أيضا في النصاب المجتمعي ذلك «أنّ أغلب أفراد الشعب لا
يميزون بين العامل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي
في تحديد مواقفهم واختياراتهم في تفويض السياسيين
وبين العامل الديني والقرايبي والأخلاقي في تفويض
ممثلهم في السلطة (مجلس نواب الشعب أساسا)، كما
أنهم لا يميزون بين المؤسسات والأفراد في منح الوكالة

11 - قسومي، (المولدي)، مجتمع الثورة...، سبق ذكره، ص 567.

النيابية المنبثقة عنهم باعتبارهم مصدر الشرعية.¹² وهكذا «استجابات الديمقراطية التوافقية في تونس لكل عيوب التجارب الفاشلة وحملت في جسمها كل أورام السياسة بسبب أبنائها غير الشرعيين الذين وقَّعوا على شهادة ابتذالها وبطلانها منذ البداية، فكانت ولادتها مسيخة، ونهايتها مبكرة، وأمضت عمرها القصير متآكلة من الداخل، وذلك لأنها أصبحت موضوعا للتوافقات المغشوشة وعنوانا للتحييلية السياسية، وبدأ التفكير الجدي فيها، وتراجع العمل بحماسة لأجل إرسالها كأفضل ما أبدعه العقل السياسي الإنساني من نظم الحكم.¹³»

2) حينما تُيسر أزمة الديمقراطية التمثيلية، صعود الشعبوية

إن الديمقراطية التمثيلية في تونس هي ديمقراطية مريضة ومشلولة وعاجزة عن إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية التي تتخبط فيها والتي تفاقمت بعد الثورة، فالديمقراطية لا تختزل في الانتخابات وحرية الصحافة، فإذا لم تتوفر في الديمقراطية قدرة الإنجاز فإنها تولد بالضرورة القائد الشعبي، الذي لا يُنتخب لأدائه بل عقابا للطبقة الحاكمة العاجزة والمشتبه في نظامها وصدقها.¹⁴ وبالفعل فتحت أزمة الديمقراطية التمثيلية الباب لتشكّل «التنوع الطيفي للحشود القيسية»¹⁵ وتحمل عبارة الطيف هنا «المعنى الذي يفيد انعكاس الظل على المساحة الضوئية، والمعنى الذي يحيل على جموع غير واضحة المعالم وغير محددة من حيث الأصل والعدد»¹⁶ وبالتالي المعنى

12 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

13 - قسومي، (المولدي)، في مواجهة التاريخ...، سبق ذكره ص 682-683.

14 - بوكراع، (رضا)، اللحظة الشعبوية واللحظة الديمقراطية في عالمنا اليوم، موقع التونسيون attounisiyou.com، نُشر في 29 أبريل 2020، زيارة الموقع في: 22 ديسمبر 2021، على الساعة: 16:56.

15 - قسومي، (المولدي)، التنوع الطيفي للحشود القيسية، حركة المجتمع التونسي في عشرية الثورة. بين «إرادة الحياة» و«استجابة القدر»، تقديم: المولدي قسومي، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، 2020، ص 225-257.

16 - المرجع السابق، ص 225.

المزدوج للعبارة ذلك أنّ المعنيين يندرجان ضمن معجمين وحقلين متباعيين، إلا أنّ المفارقة السوسولوجية تتمثل في قدرة الحالة القيسيّة على الجمع بينهما. أما الحشود فهي دلالة على المعنى الذي طرحه **غوستاف لوبون** منذ عام 1895، «وانطلاقاً من خصائصها المتمثلة في أنّ الحشود لا تميل كثيراً إلى التأمّل وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية، فهي حشود نفسية تخضع لقانون الوحدة العقلية للجماهير وتقع تحت فاعلية العدوى الذهنية. أمّا الخصائص الأساسية للفرد المنخرط في الحشود فهي تلاشي الشخصية الواعية وهيمنة الشخصية اللاواعية وتوجّه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة عدوى العواطف والأفكار. فالحشود هي دائماً أدنى مرتبة من الإنسان المفرد فيما يخصّ الناحية العقلية والفكرية.¹⁷» وهكذا قام الرئيس الشعبوي قيس سعيد بتنزيل اجتماعي لأزمة الديمقراطية التمثيلية وجمع حوله العديد من الأصول¹⁸ والمرجعيات التي حكمتها العواطف لأناس ضاق بهم الحال لمدة عشر سنوات، ولأحزاب وائتلافات أرادت هي أيضاً التوسّع في امتدادها الجماهيري واستغلال الفرصة السياسية عن طريق الدعم الانتخابي للرئيس الشعبوي باعتباره الأستاذ الصادق الذي نجح في استقطاب العواطف البشرية والذي سيدحض المدنّس ويؤسس للمقدّس. وهكذا صار النموذج السياسي الذي يركّز على الصراع نسياً منسياً وأي شكل من أشكال المقاومة تصنّف على أنّه تقليدي وغير صحي، ليفقد الخطاب السياسي والاجتماعي قيمته. لقد فرضت الأخلاق نفسها بقوة وأصبحنا نقيس بها العمل الجماعي. فعوض الحديث عن ثنائية اليمين واليسار أصبحنا نتحدث عن الشرّ والخير.¹⁹

17 - المرجع السابق، ص 225، 226.

18 - لمزيد التعمّق يمكن للقارئ العودة للمرجع السابق.

19 - علوش، (نور الدين)، السياسي وديناميكية المشاعر الجماعية للفيلسوفة البلجيكية شانثال موف، مجلة لوغوس، العدد الثاني. Labopheno.com. زيارة الموقع: الخميس 23 ديسمبر 2021 على الساعة: 16:07.

3) عشرية «توالي الأموال» تغذي «الخزان الوطني» للمهاجرين والهجرة غير النظامية

إنّ فكرة وانخراط الناس في المشاريع الهجرية غير النظامية لا تتبلور بين عشية وضحاها. فهذه الرحلة تنطلق من وضعية التفكير في الهجرة إلى وضع إنجاز الهجرة، وهذا المشروع الهجري غير النظامي يتطلّب أولاً وقبل كلّ شيء موارد ماديّة لا يمكن لأغلب المحتمل هجرتهم توفيرها في فترة وجيزة، ثمّ إنّ اتخاذ القرار الهجري يأتي بعد انخراط الفرد لفترة زمنية بصرف النظر عن مدى قصرها أو طولها في شبكات اجتماعية تفكّر هي أيضاً في الهجرة، ويتبلور القرار الهجري بعد انسداد الأفق، وتنامي مشاعر الخيبة والإحباط، ومحاولة الأفراد تحقيق الرفاه في موطنهم الأصلي لكنّهم عجزوا عن ذلك، وانخراط العديد منهم في تحركات احتجاجية برهانات اجتماعية بغاية تحسين أوضاعهم الاقتصادية لكنّ تحركاتهم انتهت بالقمع الأمني أو بحلول هشة نعتبرها بمثابة «الرشوة الاجتماعية» مثل «الآلية» أو «شركات البيئة والغراسية والبستنة» أو بوعود «زائفة» لا أساس لها من الصحة. لذلك فإنّ أزمة الديمقراطية التمثيلية وولادتها المشوّهة ونهايتها المبكرة ومضامينها المسيخة والفاشلة والمبتذلة خلال العشرية الأولى من الثورة التونسية والتي هي استمرارية للدولة التسلطيّة قبل عام 2011 هيأت الأرضية الخصبة لتنامي التفكير في المشاريع الهجرية، وانتظار اللحظة الحاسمة لركوب قوارب الموت حالمين بالبلوغ إلى ضفته الشمالية. وهكذا فإنّ منعرج الخامس والعشرين



قوارب الموت
تشقّ البحر المتوسط





من جويلية وفرحة العديد من التونسيين بالحالة الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية ما هي إلا حالة سياقية تعبّر عن نفور الناس من الديمقراطية النيابية من ناحية وكانت بمثابة الفرصة الحاسمة لصعود قوارب الرحلة في الفضاء البحري المتوسطي لجماعات سكانية تونسية قرروا الهجرة بطريقة غير نظامية بعد فقدانهم الأمل من ديمقراطية تمثيلية مزيفة ومريضة من ناحية أخرى. فالمجتمع عشية الخامس والعشرين من جويلية وصل إلى ذروة الحرمان لمدة فاتت العشر سنوات. فالتحولات السياسية الكبرى تفتح الساحة للنزاع السياسي، وهذا السياق الأخير تستغله شبكات التهجير، لينخرط المهمشون الذين فكروا منذ سنين توالي الأهمال (2011-2020) في مغادرة موطنهم الأصلي في مشاريع قوارب الموت ويكون يوم عيد الجمهورية هو الفرصة التي حلم بها العديد من المنسيين. فعشرية توالي الأهمال أنتجت «خزّانا وطنيا» للهجرات غير النظامية مفتوحا على استقبال مئات الآلاف من العاطلين والمهمشين والمفقيرين. فالجماعات السكانية التونسية الفقيرة والمنسية كانت جاهزة لمغامرة الهجرة غير النظامية عشية 25 جويلية. فقد أثبتت دراسة أنجزها زهير بن جنّات وهي من منشورات المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعنونة بـ «الجائحة وتطور النوايا الهجرية لدى الأسر التونسية»، والتي أنجزت في سبعة أقاليم خلال الفترة الممتدة بين 15 جوان و20 جويلية 2021، أنّ 70% من العينة المستجوبة من الأسر التونسية قد أقرت بأن الظروف الاقتصادية



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

35



في الخارج أفضل من تونس، وأن نسبة عدم الرضا تماما عن الظروف العامة المحيطة بهم في صفوف الفئات العمرية ما بين 18 و29 سنة هي 45%. أما بالنسبة للفئات العمرية الأكثر من 60 سنة فهي 14%.²⁰ وتعود خيبة الأمل هذه خاصة لدى فئة الشباب لا للجائحة فقط بل لسياسات العشرية بأكملها لتزيد كورونا من حدتها، وهكذا فإن موجات الهجرة لم تنقطع منذ سنة 2011، ولهذا فإننا نقدم جدولين الأول يخص تطور الهجرة منذ الثورة والثاني يخص الأشهر السبعة الأولى من عام 2021.

الجدول عدد 3: الهجرة غير النظامية منذ سنة 2011

السنة	الواصلون الى أوروبا عبر مختلف المسالك	عدد المجتازين الذين وقع إيقافهم
2011	28829	7595
2012	1717	1230
2013	1223	1120
2014	1735	1191
2015	1060	1881
2016	1367	1035
2017	6526	3178
2018	6006	7146
2019	3987	4177
2020	13376	13466
2021	16413	25657
المجموع	82239	67676

20 - تصريح لزهير بن جنات عبر موجات موزايك أفم Mosaique FM يوم 04 جانفي 2021 على الساعة 09:34 صباحا.

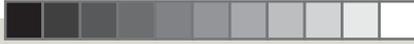
الجدول عدد4: تطور الهجرة غير النظامية من جانفي إلى جويلية 2021

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	84	66	5	0	13
فيفري	660	525	16	12	107
مارس	334	279	9	4	52
أفريل	307	229	8	2	68
ماي	601	386	16	13	186
جوان	977	651	37	34	244
جويلية	4044	3150	153	147	594

4) منعرج الخامس والعشرين من جويلية: سقوط البرلمان وقدم «رجل على صهوة جواد» وتساعد الهجرات

صحيح أنّ القرار الرئاسي بعث جرعة أمل لدى فئات عديدة من التونسيين، فمنذ يوم انتخابه بأرقام قياسية رئيسا للجمهورية اعتبره العديد من الفئات والطبقات خاصة منها الوسطى والشعبية بمثابة «الأستاذ الصادق» والقادر على تحقيق طموحاتهم رغم أنه لم يُقدم أي وعود اقتصادية واجتماعية، فهو المنقذ في نظر العديد من التونسيين، الذي سينقذ البلاد من «الخطر الدايم». ولكن قراره يوم عيد الجمهورية يظلّ محدودا لسببين اثنين على الأقل: أولا عدم توضيحه للخارطة السياسية القادمة ليأتي خطابه متأخرا نسبيا ليلة 13 ديسمبر 2021، وثانيا عدم تقديمه لأيّ برنامج اقتصادي واجتماعي خاصة أنّ طبيعة تاريخ الانتفاضات الشعبية بالبلاد التونسية غالبا ما تندلع بسبب مضامين اجتماعية بالأساس وتنتقل بعدها من «اللاتسييس» إلى «التسييس» (الانتفاضة الشعبية 1864، أحداث الخبز 1984، الحوض المنجمي 2008، 2011 الخ...)

إنّ ضبابية المشهد السياسي وعدم تقديمه لأيّ برنامج



اقتصادي مفصّل، أو تقديمه لميزانية 2022 دون تفسيرات وإستراتيجية واضحة، واعتماده على أسلوب التعويم والتكرار إلى حدّ المبالغة أحيانا في خطبه بشكل يذكرنا بالمقولة الألمعية للداهية تاليران - وزير خارجية نابليون وأسطورة الدبلوماسية الفرنسية: «كلّ ما يُبالغ فيه هو أمر غير ذي أهميّة»، هذه فلسفة القيمة في السياسة مُلخّصة في بضع كلمات، خادعةٌ بمظهرها الاعتيادي.²¹ «كلّها دلالات كانت تُبيّن أنّ رئاسة الجمهورية لا تمتلك (على الأقلّ حاليا) أي رؤية اقتصادية. فالقرار الرئاسي الذي كان بمثابة «بارقة الأمل» سرعان ما تحوّل إلى «خيبة الأمل» بسبب غياب المضامين الاقتصادية والاجتماعية. فاتّسع الفجوة بين ما يطلبه الناس (شغل، حرّية، كرامة وطنية) وبين ما يحصلون عليه يساهم في ارتفاع «مخزون الإحباط» وتنامي «الحرمان» «فالطموحات غير المتحققة تولّد مشاعر بالإحباط، لكن التوقعات غير المتحققة تؤدي إلى مشاعر الحرمان. ويمكن عادة تحمّل الإحباط لكن الحرمان كثيرا ما يكون غير محتمل. فالفرد المحروم يشعر بأنّه مدفوع كرها، إلى أن يقوم، بأي وسيلة متاحة، بمعالجة الإحباط المادي والنفسي المنبثق منه.²²» وإن كان الحرمان عاملا محفزا للثورة والعصيان والاحتجاج، إلّا أنّ أغلب الحركات الاحتجاجية ذات الرهانات الاجتماعية (خاصّة العاطلين) لم تحقّق مطالبها، لذلك يُصبح ركوب قوارب الموت شكلا احتجاجيا معبّرا عن عدم تأقلمه مع السياقات الجديدة من ناحية وباحثا عن حظوة اجتماعية مرموقة من ناحية أخرى.

كما ظلّ الرئيس يعتمد مقاربة ثنائية الخبز والألعاب. هذه العبارة اللاتينية التي ذهببت مثلا للتعبير عن نمط حياة الشعب

21 - دونو، (ألان)، «نظام التفاهة»، ترجمة: مشاعل عبد العزيز الهاجري، دار سؤال للنشر، بيروت، لبنان، 2020، ص 61.

22 - غير، (تيد روبرت)، «لماذا يتمرّد البشر» ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدّة، 2004، ص 90.



الروماني في فترة الانحطاط قبيل انهيار روما، عندما كان الرومان مأخوذين تماما بالمتع الحسيّة من لذائذ وترف وطعام (الخبز) وبألعاب المجالدين الدموية في الملعب (الألعاب)، والتي دخلت القاموس السياسي الحديث فصارت تستخدم للدلالة على الأولويات التافهة للسياسيين المُضللين للشعوب.²³ وهذا ما لاحظناه في أفعال وأقوال الرئيس، أين ظلّ يُراهن على أيام وطنية للقاح، (وهذا مكسب لا يمكن إنكاره بصرف النظر إن كان مسيئاً أو لا) وزياراته الفجائية لمخازن المواد الاستهلاكية مقدّما وعودا بالمحاسبة العدليّة والقضائية لأصحاب رأس المال والمحتكرين، ودعوته لمنظمة أرباب العمل الذين طلب منهم التخفيض في المواد الاستهلاكية وتوفيرها للطبقات الشعبيّة، وأعلنت حكومته بعودة المهرجانات والاحتفالات الثقافية وعودة الجماهير إلى المدرجات الرياضيّة وهكذا هي الشعبيوية الذين يشغلون شعوبهم بالمطالبات شعوبية عوضا عن وضع السياسات الحصيفة، فينجحون في إشغال الناس بشؤون المعاش من جهة (النزعة الاستهلاكيّة ونقاشات الأسعار والرسوم والرواتب والصحة والتأمين) وبأنشطة الفرجة من جهة أخرى (الترفيه وكرة القدم).²⁴ لتظلّ شعاراته فضفاضة وجامدة خالية من البعد والعمق السياسي، فالرجل الذي قدم على صهوة جواد لم يكن محمّلا بمعاني ودلالات اقتصادية واجتماعية ليكتفي فقط بتقديم تكتيكات «مساحيق التجميل».

5 المشهد السياسي بعد 25 جويلية: حينما ترتطم جرعة الأمل بالألم

إنّ مشهدية ما بعد عيد الجمهورية لعام 2021 تذكرنا بمشهدية ما بعد 14 جانفي 2011، ولكن بزمانية وسياقات

23 - دونو، (آلان). سبق ذكره، ص 58.

24 - المرجع السابق، نفس الصفحة.



أخرى. حيث تحوّل الجميع إلى محلّين وأنصار وإلى محاربين أشداء يتطاير الشرر من عيونهم، ويجردون في وجهك، عند أول فرصة، سيفاً بتّاراً، «الشعب يريد» «نحن نريد» وإن تشكّك أحدهم في إزعانك، دمغك، مرّة واحدة، بالحجّة النافذة: الأمة والجماعة والدين²⁵ بعد سنة 2011، وبالشعب يُريد والرئيس النظيف والآخرين الشياطين بعد الخامس والعشرين من جويلية. وتحوّل شعار «الشعب يريد» إلى «الشيخ والمريد» وذلك من خلال عدم قبول القيسيين لأي فكرة أو بيان أو خطاب ناقد لرئيس الجمهورية باعتباره الشخصية «المقدّسة» من ناحية، ومن خلال خطابات هذا الأخير من ناحية أخرى أين يتهم (دون أن يذكر خصومه) كلّ الفاعلين الذين عدّوا أو عبروا عن تعديل موقفهم من بياناتهم الصادرة يوم 26 جويلية²⁶ 2021، بالخيانة أو على أنّهم اصطفوا ضدّه باعتبار أنّ الرئيس لم يقدم لهم مناصب سياسية. وكأنّه يُريد أن يؤسس إلى صورة الفلاح المراكشي الحامل في الصندوق الخلفي لدراجته النارية دجاجة كان تخيرها من قنّ دجاجة ليحملها أعطية للموظّف المكلف بتوزيع القروض الفلاحية، أو القائم على توزيع دورات مياه الريّ داخل الجمعية المائية.²⁷



- 25 - الخلفاوي، (مختار)، «هل غادرنا السقيفة؟ الحنابلة الجدد في تونس المحروسة»، تقديم: شكري مبخوت، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2021، ص 25.
- 26 - على غرار الائتلاف الحاكم، وباستثناء حزب العمّال المعارض، أصدرت العديد من الأحزاب والمنظمات والجمعيات بيانات يوم 26 جويلية تحت عناوين مختلفة منها: «تصحيح المسار» / «ثورة ضدّ عشرية النهضة» الخ، ولكن بعد ضبابية المشهد السياسي عدّل العديد من الفاعلين موقفهم، ولكن هذا الموقف لم يقبله رئيس الجمهورية موجها لهم تهماً مثل «الطمع» في خطابه ليلة 13 ديسمبر 2021.
- 27 - عبد الرحيم، (حافظ) «الزبونية السياسية في المجتمع العربي». قراءة اجتماعية- سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 31.



كما أن التحليلات السياسيّة في المنابر الإعلاميّة تذكرنا بتحليلات سنة 2011 وما بعدها، والتي تتطلب اليقظة التامة. فقد برز الكاسندريون، (نسبة إلى كاسندرا إحدى بنات الملك بريام في قصّة الإلياذة) وهم ممارسو الكاسندرية الذين ينتهون على نبوءات مفزعة، بل حتى درامية... وهم الأشخاص المغرقون في التشاؤم والمبالغون في نبوءاتهم²⁸. ونعني هنا أساسا حركة النهضة وأنصارها وحلفاءها والمستفيدين منها

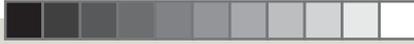
زمن حكمهم، أين صدّروا خطابات وتحليلات مفادها أنّ هذا «الانقلاب» سيؤسس إلى الديكتاتورية ويضع البلاد في خانة الأزمة الاقتصادية الخانقة وتنامي مشاهد الألم والمجاعة. كما اتخذت هذه القوى التي كانت منتفعة من نظام ما قبل 25 جويلية شكلا عنكبوتيّا، يتداخل فيه رأس المال الفاقد لمصالحه القديمة والقوى المتضرّرة في مصالحها الماديّة ومواقعها الرمزية مع الإعلام المسعور، وعدد من مكونات مؤسسات القضاء

والأمن و«كلاب الحراسة» من المثقفين المستعدين لـ«تجميل صورة الشيطان» بعد الاستقالة من دورهم النقدي والإبداعي، من أجل مصالحهم الخاصّة أو مصالح أيديولوجية ضيقة²⁹. وهكذا تحالف كلّ المنهزمين وصدّروا وجهة النظر المتشائمة ومفادها خيبة الأمل من منعرج الخامس والعشرين من جويلية، ولكن

28 - عبد الرحيم، (حافظ)، «فاعلو الانتقال الديمقراطي: أي دور للنخبة في فهم المراحل الانتقالية في التجربة التونسية؟»، النخب والانتقال الديمقراطي. التشكّل والمهمات والأدوار، تحرير مهدي مبروك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ص 545، 575، ص 566.

29 - المرجع السابق، نفس الصفحة.

**القرار الرئاسي الذي كان
بمثابته «بارقة الأمل»
سرعان ما تحوّل إلى
«خيبة الأمل» بسبب
غياب المضامين الاقتصادية
والاجتماعية.**



مقابل هذه الأصوات المتشائمة تظهر الأصوات الأشدّ تفاؤلاً التي تؤكد على عدم الانسياق وراء خطابات الكاسندينين، باعتبارها علامة من علامات الماضي الأليم، والتي تعد التونسيين بغد مُشرق .

لكن ما بين المتشائمين والمتفائلين، غابت التصورات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت جرعة الأمل تتحوّل إلى ألم كما حدث في الأشهر الأولى من سنة 2011. «فيمكن أن يستحيل الأمل خيبة أمل في أذهان مختلف شرائح المجتمع التائر الحامل في الأصل لانتظارات متعدّدة ومتنوعة، لكنه يعجز عن أن يرى ولو بوادر تحققها في البداية: إذ «سرعان ما تمضي شهور الحماسة الأولى وينحسر رداء الفرح عما كان ثاوياً تحته» بحسب عبارة عالم الاجتماع الاسباني خوان لينز.³⁰ لبرز للجميع أنّ قرارات الرئيس ليست سوى «وهم رومانسيّ» وأنّ خطابه ما هي إلاّ «يوتوبيا». فالأحلام التي عانقها الشباب ذات 17 ديسمبر 2010 وأمن بها مساء 14 جانفي 2011 تبخّرت وسط الساسة والحكومات المتعاقبة، اليوم أيضاً ارتطمت آماله التي كان ينتظرها من قبل رئيس الجمهورية والتي لم تظهر بوادرها بعد بخيبة الأمل وبالتالي العودة إلى سردية الألم. فالشعب يريد حقيقة لم يكن يعرف ماذا يُريد منذ البداية، وكأنّه شعار يستحق التفكير السوسولوجي الرصين مثلما حلّ **جلبير الأشقر**³¹ اللغز السياسي بالغ التعقيد حينما رددت ملايين الحناجر في ميادين المدن العربية وساحاتها خلال الانتفاضة التي عمّت المنطقة العربية في عام 2011 «الشعب

30 - المرجع السابق، ص 568.

31 - الأشقر، (جلبير)، «هل يستطيع الشعب إسقاط نظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسة للانتفاضة العربية»، الثورات العربية. عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، إعداد وتنسيق: محمد جمال باروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2018، ص 33، 42.



يريد إسقاط النظام» ولكن «أي نظام» وكيف يتميز النظام من الدولة التي لم يدع أحد إلى إسقاطها، متسائلا هل يستطيع الشعب إسقاط نظام والدولة لا تزال قائمة؟

وفي سياق خيبة الأمل فإن عدد الواصلين الى إيطاليا منذ 25 جويلية بلغ 10088 تونسيا (منهم 1420 وصلوا خلال الأسبوع الأخير من جويلية) أمّا عدد المجتازين الذين تم منعهم منذ 25 جويلية فقد وصل إلى 16130 مهاجرا من جميع الجنسيات، وتم احباط 1183 عملية اجتياز منذ الحالة الإستثنائية. ليمثل عدد المجتازين الذين تم منعهم خلال سنة 2021 أكثر من 61% من جملة الذين تم منعهم خلال عشر سنوات (2011 - 2020).

الجدول 5: تطور الهجرة غير النظامية بعد 25 جويلية

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
أوت	4035	3316	153	197	369
سبتمبر	1796	1478	73	90	155
أكتوبر	1504	1246	53	78	127
نوفمبر	717	754	17	22	65
ديسمبر	616	545	13	15	43





الفصل الرابع

أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

45





ظهر مفهوم الأمننة أول مرة في مدرسة كوبنهاغن، وهو يعني تحويل أي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم ويتقبلها الجمهور¹ ويؤكد المؤرخ وعالم السياسة الأمريكي، وأحد رواد مدرسة كوبنهاغن باري بوزان Barry Buzan أن إضفاء الطابع الأمني على مجال معين يتم عبر عملية خطابية لغوية، إذ يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي والمعنوي لرجعية أمنية ما، قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية².

«كما اتسع حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة بفضل بوزان ومقاربتة التوسعية: «إذ ميّز بين خمسة قطاعات: عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي، ما ساهم في إدخال تهديدات أمنية جديدة. حيث أنّ توسيع أجندة الدراسات الأمنية جعل من الهجرة تدخل حيّز الدائرة الأمنية كمسألة أمنية عابرة للحدود وتتعلق بأحد القطاعات الحساسة التي طرحها بوزان وهو قطاع الأمن المجتمعي³.» فهذا الأخير مرادف للبقاء الهوياتي، «فهو مرتبط بقدرة المجتمع على الاستمرار، والمحافظة على خصوصيته والإبقاء على جوهره الحقيقي وشخصيته الأساسية ضدّ أي تهديدات محتملة أو فعلية، وحماية كيان الدولة من الانقسامات الاثنية والطائفية وغيرها بفعل أزمة الهوية، وفي غياب الأمن الاجتماعي يحصل ما يسميه بوزان «المأزق الأمني المجتمعي» والذي يرتبط بدوره بقدرة

1 - مشري، (مرسي)، «أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات»، مجلة سياسات عربية، العدد 15، تموز/ يوليو، 2015، ص 61-72، ص 63.

2 - كريم، (يوسف)، «تحولات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حالة المغرب نموذجا»، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، مارس 2021، ص 27.

3 - حموته، (فاطمة)، «أمننة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطة: المفهوم والنظرية وقضية الراهن»، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 22، 2019، ص 11. الموقع وتاريخ زيارته: jilrc.com في 30 ديسمبر 2021 على الساعة 14:51.



المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين، وهو ما يعني بالضرورة التمييز بين «نحن» و«هم»⁴. وهذا التمييز تؤسس له النخبة التي يمكنها أن تؤثر في الجمهور، وبهذا المعنى فإنّ نقطة البداية في مفهوم الأمنة هي نظرية الفعل الخطابي، «فالجوهر الأساسي لنظرية الأمنة هو اعتبار الأمن فعلاً خطابياً، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك، فقد أشار أول ويفر Ole Waever⁵ إلى ذلك بقوله: «يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك»⁶. وبذلك فإنّ أمنة الهجرة غير النظامية يعني «تحويلها من قضية إنسانية بسبب فرار الأشخاص من ظروف اقتصادية وسياسية وأمنية صعبة، إلى قضية أمنية وتحدي يهدد الوجود الحضاري والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأوروبية، ما يستوجب اتخاذ تدابير استثنائية ردعية وعقابية لمواجهة هذا التحدي»⁷.

وتتكون مستويات الأمنة من ثلاثة مستويات وهي⁸:

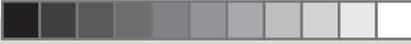
1) **الفواعل:** يمكن تقسيم هذا المستوى إلى شقين: الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضم أولئك الذين يساهمون أو يقاومون مباشرة أو عن طريق الوكالة في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها، (أمنة الفواعل، والجماهير، والفواعل الوظيفية)، أمّا الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي تشكّل

4 - كريم، (يوسف)، ص 27.

5 - أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية بجامعة كوبنهاغن.

6 - بوسني، (توفيق)، «أمنة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوروبي»، المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 05 نوفمبر 2021، ص.9.

7 - مشري، (مرسي)، ص 64.



العلاقة التي تؤطر الوضعيّة الأمنيّة، وهي وضعيات القوّة (العلاقة البديلة) للفواعل، والهويات الشخصية والهويات الاجتماعيّة التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني، أي من يهدد وماذا يهدد؟

(2) **الفعل:** ويهتم هذا المستوى بالممارسات استطرادية كانت أو غير استطرادية، والتي تدخل ضمن مسار الأمنة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق التي تخلق الأمن، ويتكون هذا المستوى بدوره من أربعة جوانب:

- نوع الفعل،
- الإستراتيجية،
- مكونات الأمنة،
- السياسات الناجمة عن الأمنة.

(3) **السياق:** ذلك أنّ الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات.

8 - بوستي، (توفيق)، ص 11.

وبناء على هذه المستويات الثلاثة، «فإنّ تعامل الإتحاد الأوروبي مع قضية الهجرة غير النظامية مرّ بعدّة مراحل، وذلك عبر إدراجها في إطار التعاون بين الأطراف المتوسطيين، ثمّ التحوّل إلى تسييس هذه القضايا وإبرازها بصفتها أهدافاً خاصّة في السياسات العامّة للاتحاد الأوروبي، وذلك بتخصيص الإمكانيات والميزانيات اللازمة لمواجهتها، ثم الوصول إلى المرحلة الأخيرة وهي أمنة هذه القضايا، فهي تعطي الحق للجوء إلى وسائل وإجراءات استثنائية وغير عادية.»⁹

9 - مشري، (مرسي)، ص 64.



دوافع أمننة الهجرة غير النظامية

أ) في عنصرية السياسة الأوروبية: الهجرة غير النظامية تهدد الأمن المجتمعي الأوروبي

تستند أغلب السياسات الهجرية منذ القرن العشرين على مسألة تعتبر غير قابلة للتغيير، على أن الهجرة هي امتياز وليست حقاً، فهذا النموذج الذي تستند إليه السياسات الهجرية مبني على الاحتياجات الاقتصادية لبعض البلدان، وبالتالي فهي موجهة أساساً نحو سوق الشغل، وعلاوة على ذلك فهي تستند أيضاً إلى مبدأ السيادة الوطنية في مسائل السياسات الهجرية،¹⁰ ففي نظرية العلوم السياسية والوحدة الثقافية لبلدان المقصد، تصبح فيها الهجرة الاقتصادية عاملاً أساسياً، وذلك لأسباب ثقافية بحتة، فقد اعترفت كل الدول تقريباً بحق كل مواطن في التنقل ومغادرة بلاده، ولكن تظل بلدان المقصد خائفة من المهاجرين وذلك قصد تداخل اللغة، الدين، الماضي الاستعماري... فالمهاجرون عموماً، وغير النظاميين خصوصاً يشكلون تهديداً للهوية الوطنية الأوروبية لتتحول الهجرة من ظاهرة اقتصادية إلى مسألة أمنية يحلها المهني الأمني «ديدي بيغو» بطريقة جيدة عندما يقول: «الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا، ليست مجرد ملاحظة فقط، بل هي قوة صيغة مضمون الكلام التي تغيّر المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة.¹¹»

أصبحت الهجرة غير النظامية قضية أمنية وذات أولوية بالنسبة للحكومات الأوروبية خاصة في سياق تزايد موجات الهجرة غير النظامية بتعلة أن المهاجرين يمثلون تهديداً سافراً

10 - Piché (Victor), Les théories de la migration, Editions Ined, Paris 2013, P 44.

11 - حموته، (فاطمة)، سبق ذكره.

للأمن المجتمعي الأوروبي «عبر استخدام خطاب عدائي يربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها وتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى أمنة الظاهرة من خطر المساس بالانسجام الاجتماعي الأوروبي وتآكل الهوية الوطنية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، كما تحولت الهجرة أيضا إلى تحدٍّ يهدد الأمن الوظيفي للأوروبيين.¹²»

ب) الاغتراب الديموغرافي وفقدان الهوية الوطنية في المجتمعات الأوروبية

إنّ التدفق المتزايد لعدد المهاجرين، سواء كانوا نظاميين أو غير نظاميين والذين شكّلوا مجتمعا محليًا في موطن الاستقبال، وبتنوّع أعراقهم وأصولهم الجغرافية، وبتزايدهم العددي خاصة حينما يتزوج العديد منهم بالبقاع الأوروبية وينجبون أبناء، يجعلهم

يرى الأوروبيون أن الهجرة غير النظامية تهدد الأمن المجتمعي الأوروبي



12 - بوستي، (توفيق)، سبق ذكره، ص 14.

يكونون ضمن فئة مزدوجي الجنسية. كلُّها عوامل وتغيرات ديموغرافية وقومية تُشكّل تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين في نظر السياسة العنصرية الأوروبية. فحسب «معطيات مشروع Clandestino كان عدد المهاجرين غير النظاميين في أوروبا يتراوح بين 1.9 مليون و3.8 مليون مهاجر سنة 2008، وحسب إحصائية الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود بلغ عدد الداخلين إلى إيطاليا بصفة غير نظامية حوالي 56000 سنة 2011 أغلبهم جاؤوا من تونس إذ بلغ ذروة عددهم 14000 تونسي في شهر مارس 2011 وصلوا إلى لمبادوزا، بلغ عددهم من ليبيا 25000 مهاجر غير نظامي من شهر أفريل إلى أوت، ويقيم حوالي 10000 مهاجر غير نظامي تونسي في فرنسا. بالإضافة إلى السياسة الانتقائية التي تعتمد عليها مجتمعات المقصد والمعتمد على انتقاء ذوي الخبرات العالية، وهذا ما يعد من أوّل الآثار الاجتماعية للهجرة غير النظامية.¹³»

كما تؤكد أغلب الدراسات الأمنية الحديثة في أوروبا على أنّ ارتفاع نسبة النمو الديموغرافي التي تميّز مجتمعات الجنوب يمثّل مصدرا للأخطار المجتمعية، ومصدرا محتملا لعدم الاستقرار، خاصّة أنّ التوزيع السكاني غير متوازن بين ضفتي المتوسط¹⁴، فجنوبه سيكون أكثر شبابا مقابل شمال أكثر شيخوخة. «فالتوجه نحو الشيخوخة الذي أصبح يميز المجتمعات الأوروبية، قاد الديموغرافي الفرنسي ألفريد صوفي إلى «التشاؤم»، لأنّ أوروبا العجوز، حسب اعتقاده، ستكون يوما ما محلّ أطماع القوّة البشرية الهائلة لمجتمعات جنوب المتوسط.¹⁵»

13 - شوفي، (أسماء)، شوفي، (مريم)، «الهجرة كمعطى أمني اجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظلّ صدام الحضارات»، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 18، 2018، ص 47. الموقع وتاريخ زيارته: jilrc.com في 30 ديسمبر 2021 على الساعة 16:14.

14 - كريم، (يوسف)، ص 16، 17.

15 - المرجع السابق، ص 17.

ت) المشكلات السوسيو-اقتصادية

في سياق انخفاض نسب النمو الديموغرافي وشيخوخة بنية الجماعات السكانية الأوروبية، تظلّ القارة الأوروبية بحاجة إلى اليد العاملة التي تساهم في الحفاظ على التوازن، باعتبار أنّ المهاجرين غير النظاميين «يمثلون فرصا للمستخدمين الأوروبيين وللاقتصاد الأوروبي، ورغم اعتبارهم مصدرا للعمالة الرخيصة، غير أنّ الظاهرة تعد مشكلة أساسية وخلل في سوق العمل الأوروبية باعتبارها منافسا قويا لليد العاملة المحليّة، وذلك نتيجة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل، وهو ما يقود في غالب الأحيان إلى تفشي البطالة في الدول الأوروبية بسبب المهن والوظائف التي يقبلها المهاجرون ويرفضها السكان الأصليون.¹⁶ وهكذا يتمّ اعتبار الهجرة في الخطابات الحجاجية في السياسة الأوروبية كمصدر أو على الأقل كعامل لتفاقم المشاكل الاجتماعية الرئيسيّة المعاصرة.¹⁷

ث) دور الإعلام في أمانة الهجرة

اعتبر العديد من الباحثين الألمان أنّ الهجمات على طالبي اللجوء في مدينتي هويرزوردا **Hoyerswerda** وروستوك **Rostock** الألمانية في مطلع التسعينات لا يمكن فصلها عن المعالجة الإعلامية لمسألة الهجرة والتي أدت على وجه الخصوص خلال هذه الفترة وفقا **لأناستاسيا تسوكالا** إلى تفاقم العداء تجاه المهاجرين إلى درجة أنّ اليمين المتطرف توصل إلى الاعتقاد بأنهم إذا هاجموا الأجانب فسوف يتمتعون بتعاطف جزء

16 - بوستي، (توفيق)، ص 17.

17 - Tsoukala, (Anastassia), Le traitement médiatique de la criminalité étrangère en Europe, Déviance et société, vol 26, 2002, pages 61 à 82. P 61.

كبير من السكان الأوروبيين.¹⁸ وعلاوة على ذلك فقد اعترف مسؤول كبير في نقابة الصحفيين الألمان بالمساهمة غير المباشرة للصحفيين في زيادة الاعتداءات العنصرية في ألمانيا وقد ربط هذه الهجمات بوضوح في عام 1993 بالموقف الذي تبنته وسائل الإعلام في هذا الشأن.¹⁹ كما استنتجت تسوكالا أنّ وسائل الإعلام في فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليونان تجرّم الهجرة، دون أن تعكس واقعها الحقيقي، بحيث تساهم في صنع رأي عام مناهض للهجرة من خلال ربطها بالانحراف والعنف، فكانت الصحف تركز في مقالاتها على الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المهاجرون حتى وإن كانت تافهة.²⁰

كما تختار وسائل الإعلام الأوروبية عناوين مثيرة، نذكر من بينها ما كتبه الصحافة الإيطالية على سبيل المثال لا الحصر:²¹

«**اقتحام السواحل الإيطالية**»، (صحيفة *L'Unità* الصادرة بتاريخ 1993/03/14)

«**غزو اليانسين**»، (صحيفة *La Repubblica* الصادرة بتاريخ 1997/03/25)

«**حالة طوارئ قصوى ضدّ خطر الغزو الإجرامي**»، (صحيفة *II Corriere della Sera* الصادرة في 1997/03/18)

كما ربطت وسائل الإعلام الفرنسية بين الهجرة والجرائم التي يرتكبها المهاجرون، والتي تمثل مشاكل الضاحية الباريسية أشهرها... ورغم الانقسام الإعلامي الفرنسي على المستوى

18 - Ibid. p 64.

19 Ibid.

20 - مشري، (مرسي)، ص 64.

21 - المرجع السابق، ص 64.



الأيدولوجي بخاصّة بين صحيفة **لوفيغارو** **Le Figaro** القريبة من اليمين المتطرف والجبهة الوطنية وصحيفة **لوموند** **Le Monde** القريبة من اليسار والوسط، فإنّ موقفها من الهجرة لم يكن مختلفاً، ويظهر هذا من خلال عناوين هذه الصحف، نذكر منها:²²

«الهجرة غير الشرعية: فرنسا تحت الضغط»، (صحيفة لوفيغارو *Le Figaro* الصادرة في 2013/12/17)

«ضدّ الهجرة غير الشرعية، يجب فرض مشروطة المساعدات للمغرب العربي»، (صحيفة لوموند *Le Monde* الصادرة في 2013/10/22).

كما لم تقتصر القراءة الصحفيّة اليمينيّة بشكل خاصّ على الوضع الآني في أوروبا، بل تعمل على إرساء صور مستقبلية تهدد كيان وهوية الدول الأوروبيّة، فقد نشرت صحيفة **لوفيغارو** مقالا بعنوان «هل سنكون فرنسيين بحلول عام 2025؟»، مع عرض صورة لامرأة ترتدي الحجاب.²³ وهذه المشهدية والرؤية المستقبلية تكون أحد العناوين البارزة في الحملات الانتخابية للتيارات اليمينية والشعبوية.

وهكذا تعوّل الحكومات والدول الأوروبيّة على الوسائل الإعلامية في صوغ السياسات الهجرة، وتحاول ربط كلّ الجرائم بالمهاجرين من خلال الإعلام، وذلك لقدرة هذا الأخير على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية. لذلك تستخدم الحكومات ورؤوس الأموال والسياسيون الأوروبيون الوسائل الإعلامية في

22 - المرجع السابق، ص 64.

23 - بوسنان، (سفيان)، «الهجرة غير الشرعية والاتحاد الأوروبي قراءة في أمننة الظاهرة»، مجلّة العلوم السياسية، العدد 55، 2018، ص 205، 228، ص 220.



“

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة الصدام بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم على ثقافة الآخرين.

”

اتجاه يخدم مصالحها، ويصبح الإعلام عاملاً أساسياً في صناعة الرأي العام والحجاج من أجل مشروع أمنة الهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية. وفي هذا الإطار صرّحت إيلسا راي Elissa Ray المتحدثة باسم لجنة الإسلاموفوبيا في فرنسا قائلة: «عبر عشر سنوات كاملة، لاحظنا ارتباطاً كاملاً وثيقاً بين خطاب الكراهية للإسلام والمسلمين سياسياً وإعلامياً وبين أعمال العنف التي تمارس ضدّ المسلمين، ويعني هذا أنه كلما روجت أجهزة الإعلام والساسة لهذه الكراهية العنيفة ضدّ المسلمين، كلما شعر المواطنون بأنهم أحرار في ممارسة

التمييز والعنف ضدّ المسلمين.²⁴ لذلك فإنّ رفع المهاجرين إلى مرتبة التهديد الحقيقي للأمن الداخلي في الدول الأوروبية، يتم في قلب عملية دائرية circulaire ، يغذيها رجال الأعمال والسياسيون والأخلاقيون moraux والمتخصصون في إدارة الأمن والإعلام.²⁵

ج) المشاكل الصحيّة والبيئية

في نظر السياسة الدونية الأوروبية، تُشكّل الهجرة غير النظامية «تهديداً بيئياً من حيث انتقال الأمراض المعدية بسبب عيش المهاجرين في أحياء الضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدراً لانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة مثل الإيدز،

24 - بوستي، (توفيق)، ص 16.

25 - Tsoukala, (Anastassia), op.cit. p 61,62.

الكبد الوبائي... بالإضافة إلى فقدانهم للإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف ونفقات العلاج ومعظمهم خارج مظلة التأمين الصحي.²⁶ كما عمّق كوفيد 19 هذا الجدل واعتبر العديد من النخب الأوروبية أنّ غلق الحدود وخاصّة على المهاجرين غير النظاميين هو أحد الحلول الناجعة لمجابهة الوباء. كما كان هذا بمثابة الفرصة التي انتهزها الإتحاد الأوروبي للمزيد من أمنة الهجرة، فقد اعتبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بأنّ وباء كوفيد 19 أتاح فرصة لتكثيف الدعاية والدفع نحو اعتماد مقاربة «إدارة الهجرة» ومراقبة الحدود وهجرة اليد العاملة.²⁷

ح) تأكيد نظرية صدام الحضارات والإسلاموفوبيا وأمنة الهجرة

تقوم نظرية صدام الحضارات على الاختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدّة الصدام بين الثقافات عندما تترسّخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم على ثقافة الآخرين.²⁸ كما أنّ «التقاء المتعصبين من مختلف الحضارات يكرّس هذا الطرح، غير أنّ إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة على أنّها تأتي بأشخاص من ثقافات دولية مختلفة ويرفضون الاندماج بالمفهوم الغربي، وسّع مفهوم التصادم ليتجاوز الجماعات المتطرفة من الحضارتين، ويشمل باقي أفراد المجتمع فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنّه ينتج بفعل شعور مهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته. بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوّة من خلال إجباره على اعتناق

26 - بوستي، (توفيق)، ص 18.

27 - فيليب ناصر، (سفيان)، «فك ترميز المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. كيف تقوم منظمة في فيينا بالتنسيق والتسيير من أجل نشر نظام مراقبة الحدود التقييدي متعدد الأطراف في تونس وخارجها»، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2021، ص 12.

28 - شوفي، (أسماء)، شوفي، (مريم).

ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطيء للإدماج الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة.²⁹»

منذ وصول الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي إلى رئاسة الجمهورية، «أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين أكثر حضوراً، حيث يؤمن أشدّ الإيمان بنظريات «اليمين الجديد» مؤكداً على ضرورة حماية الثقافة الوطنية، ومنعها من الاختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى، أو ما يسمى بـ«نظرية الاختلاف».³⁰ كما كتب الباحث والصحفي الفرنسي دانيال فيرني في نفس السياق على صفحات موقع «سلات» الإخباري «عندما يقول لنا وزير الداخلية الفرنسي كلود غيان بأنه وخلفاءه لليساريين (ومذهبهم النسبوي) الذي يتبنى فكرة أنّ لكل ثقافة قيمها ومعتقداتها التي لا يجب أن تقارن بأخرى، فهو ومن معه من نخبه اليمين الحاكم يؤمن بأنّ الحضارات لا تتساوى».³¹»

كما أنّ زيادة حدّة فكرة الاسلاموفوبيا أو الخوف المرضي وغير المبرر من الإسلام والمسلمين لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر، وبداية ما يسمى بالحرب على الإرهاب عزّزت في مسار أمنة الهجرة.

خ) صعود التيارات اليمينية والشعبوية وأمنة الهجرة

بناء على ما تقدّم، يمكن القول إنّ التيارات اليمينية والشعبوية بخاصّة تقدّم برامجها الانتخابية ومقاربتها الأيديولوجية على حساب المهاجرين، من خلال رفضهم للأجانب والنظر إليهم بنظرة دونية، باعتبارهم يشكلون خطراً على

29 - مشري، (مرسي)، ص 67.

30 - شوفي، (أسماء)، شوفي، (مريم).

31 - مشري، (مرسي)، ص 67.

الهوية القومية الأوروبية، ومصدرا للحركات الإرهابية، ومعوقا اقتصاديا، ونموذجا إجراميا. فازدهار القارة الأوروبية مرتبط بفنائهم، وبقائهم يُشكّل التهديد الحقيقي للكيان الأوروبي في خطابات التيارات اليمينية والشعبوية. وهكذا صارت أحزاب اليمين المتطرفة جزءا من اللعبة السياسية، صاحبة القرار في صوغ السياسات الهجرية والتي يجب عليها الإيفاء بوعودها الانتخابية حتى لا تخسر شرعيتها الجماهيرية والانتخابية. لذلك «يُعتبر مفهوم أمننة الهجرة عن التوجهات السياسية لدول الإتحاد الأوروبي، وعن النفوذ السياسي الذي تملكه المعارضة خاصة اليمينية المتطرفة، بشقيها الراديكالية والشعبوية»³² ■

32 - كريم، (يوسف)، ص 26.



الفصل الخامس

إجراءات وسياسات الاتحاد الأوروبي لأمننة الهجرة غير النظامية في المنطقة المتوسطية وتونس



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

59



عمل الإتحاد الأوروبي على رصد مجموعة من الإجراءات في إطار أمنته الهجرة نذكر منها مثالا لا حصرا:

■ إنشاء الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود في 26 أكتوبر 2004 والتي تهدف إلى دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية. وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسميا في أكتوبر 2005 وأسست مركزها في «وارسو»، حيث تمثّلت وظيفتها الرسمية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط.¹

■ النظام الأوروبي لمراقبة الحدود EUROSUR والذي تمّ إنشاؤه في 22 أكتوبر 2013 والهدف منه هو منع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير النظامية والمساعدة في حماية أرواح المهاجرين. وبموجب قانون EUROSUR، لدى كلّ دولة عضو مركز تنسيق وطني NCC يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية ومع المراكز الأخرى Frontex.² (الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل).

■ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة: والذي تمّ إنشاؤه في فيينا سنة 1993، والذي انتقل على مرّ السنين من منظمة صغيرة عددا من حيث الموظفين وماليا أيضا من حيث الميزانية المخصصة له إلى مشروع استشاري ثانوي ومؤقت إلى مزود خدمة هام وأساسي للدول الأوروبية يلعب دورا حيويا في تصدير نظام مراقبة الإتحاد الأوروبي... ومنذ افتتاح المركز لمكتب في تونس سنة 2015، نما تأثيره على التعاون في مجال الهجرة بين تونس والإتحاد الأوروبي بشكل كبير.³

- 1 - بوستي، (توفيق)، ص 19.
- 2 - المرجع السابق، ص 20.
- 3 - فيليب ناصر، (سفيان).

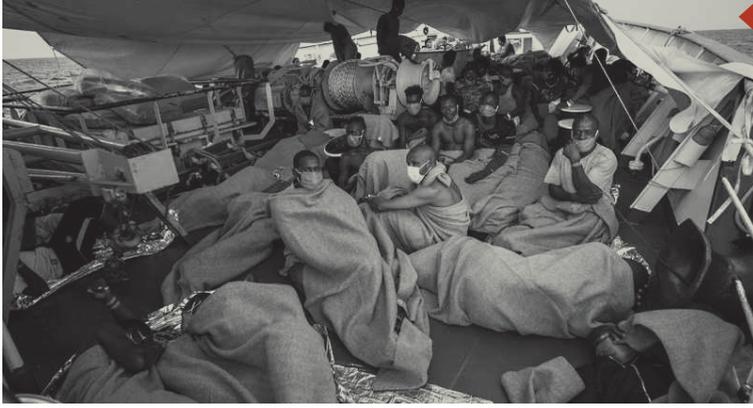
■ **سياسات الترحيل القسري**، حيث قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني «الاتفاق الخاص بالهجرة وهو أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008 في ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي، ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين ويدعو الإتحاد الأوروبي إلى السعي إلى تبني الطرد ودفن النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلدانهم، إلى جانب الدخول في اتفاقيات مع بلدان الأصل لإبعاد المهاجرين غير النظاميين»⁴.

■ **إنشاء مراكز اعتقال المهاجرين غير النظاميين**: عملت دول الاتحاد الأوروبي على إنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير النظاميين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية ومن ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. وتتسم هذه المراكز بغياب الحد الأدنى من المعاملات الإنسانية خاصة خلال السنوات الأخيرة، مثلما حدث للتونسيين على سبيل المثال في معتقل مليلة الإسباني بين سنوات 2019 و2021، أين تعرضوا حتى إلى التعنيف من قبل السلطات الإسبانية.

1) في استمرارية الأمانة: التكتل والضغط الأوروبي على تونس سنة 2021

منذ سنة 2020 وبعد تدفق موجات الهجرة غير النظامية التي وصلت إلى 12883 مهاجرا وصلوا إلى إيطاليا، وحادثه نيس الإرهابية في 29 أكتوبر 2020، انطلقت الزيارات السريعة لكل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي لويجي دي مايو، ووزيرة الداخلية الإيطالية لوتشيانا لامورجيزي والسياسية السويدية التي تشغل منصب المفوض

4 - بوستي، (توفيق)، ص 20.



عملت دول الاتحاد الأوروبي على إنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير النظاميين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية.

الأوروبي للشؤون الداخلية منذ عام 2019 **إيفا يوهانسون**، وزير الداخلية الفرنسي **جيرالد درامنان** إلى تونس ليتضح التكتل الأوروبي على تونس. وهكذا وجدت تونس نفسها في مرمى الاتحاد الأوروبي، وهدفا لضغوطات فرنسية وإيطالية، وقد ربط العديد من السياسيين بهذين البلدين الهجرة المغاربية غير النظامية بخطر الإرهاب لتتعالى الأصوات المطالبة بسنّ قوانين جديدة للتضييق على الهجرة والدفاع عن قيم الجمهورية. بل صارت هذه الحادثة عنوانا للمبارزة حتّى بالنبرة الساخرة، حيث قدّم الزعيم اليميني الإيطالي المتطرف **ماتيو سالفيني** تصريحاً ساخراً طلب فيه الصفح من الشعب الفرنسي وضحايا حادثة نيس باسم رئيس الوزراء **جيوزيبي كونتي** ووزيرة الداخلية **لامور جيوزي**. وفي هذا السياق صرّح كلٌّ من **دارمانان** و**لامور جيوزي** في ديسمبر 2020 أنّ إيطاليا وفرنسا ستقومان بنشر وحدات بحرية وجوية قبالة السواحل التونسية بمساعدة السلطات التونسية على ضبط حدودها. لتزيد Frontex هذا التصريح دعماً من خلال إعلانها في نهاية سنة 2020 عن نشر طائرات دون طيار في مالطة وصقلية ولمبادوزا مهمتها مراقبة هذه السواحل وتبادل المعلومات مع الحرس البحري التونسي.



وفي شهر مارس 2021، عادت لامور جيزي رفقة إيفا يوهانسون إلى تونس، ولكن هذه المرّة اصطحبتا معهما فرق عمل تقنية، وقامتا باجتماعات غير معلنة صحبة المدير العام للأمن آنذاك. وفي ختام الزيارة أعلنت لامور جيزي عن فتح «خطّ مباشر» بين تونس وإيطاليا للتواصل المباشر، وتكمن المهام الأساسية لهذا الخط في:

- التعرّف على هويات المهاجرين.
- مسألة التعاون في مجال الترحيل القسري.
- والأهم هو مراقبة الحدود البحرية التونسية.

وبالفعل بدأ الجيش البحري التونسي منذ شهر أفريل بالقيام بعمليات اعتراض في المياه الدولية، وبدأت تظهر نتيجة التنسيق على مستوى التعرف على هويات المهاجرين من خلال الردّ التونسي بشكل سريع، كما تصاعدت عمليات الترحيل القسري وصارت 160 عملية ترحيل في الأسبوع في أواخر سنة 2021 بعد أن كانت 80 عملية في الأسبوع.

2) ما بعد 25 جويلية 2021: «من سيفرمل ظاهرة الهجرة غير النظامية؟»

طيلة سنوات حكمها، لم تصدر حركة النهضة موقفا واضحا وحادًا تجاه السياسات الهجرة الأوربية، بل كانت هي أيضا حارس مرمى في أيدي الاتحاد الأوروبي. ولكن بعد منعرج الخامس والعشرين من جويلية وضعت حركة النهضة ملف الهجرة غير النظامية في قلب الصراعات السياسية وذلك من خلال تصريح راشد الغنوشي لصحيفة «كورياري ديلا سيرا» الإيطالية. ومن أبرز ما جاء في تصريحه هو أنّ تونس إن لم تعد للديمقراطية التمثيلية فستعيش أوروبا على وقع طوفان اللاجئين والإرهابيين، حيث ستسود حالة من عدم الإستقرار في تونس تُجبر الناس على الرحيل، متوقعا أنّ أكثر من 500



ألف مهاجر محتمل سيتوجهون إلى السواحل الإيطالية في وقت سريع. ليردّ رئيس الجمهورية على رئيس البرلمان السابق من ناحية وليطمئن الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، حيث صرّح قيس سعيد في غرّة أوت 2021 وذلك بمناسبة استقبال السفير الإيطالي في تونس لورانزو فانارا وتلقّي تونس مليون و500 ألف جرعة لقاح قدمتها إيطاليا في شكل مساعدات، أنّه لا مجال للتوظيف السياسي لملف الهجرة غير النظامية، وأنّه سيتصدى لكل المناورات ومحاولات استعمال هذا الملف لأغراض سياسية، موضحا الموقف التونسي الداعي إلى معالجة شاملة ومتضامنة لقضية الهجرة غير النظامية والتصديّ لشبكات التهريب والمتاجرة بالبشر حتّى لا يُعاد سيناريو 2011.

إن هذه النزاعات والتصريحات تؤكد على أن ظاهرة الهجرة لها مكانة هامة في الشأن الدولي والوطني، وتؤكد على أنّ هذا التجاذب مضمونه من سيكون القادر على فرملة التدفقات الهجرية. فاليمين الديني يؤكد على أنّ إزاحة الديمقراطية التمثيلية يُمثّل خطرا على الدول الأوروبية، والحلّ الأنجع هو العودة إلى المؤسسة البرلمانية، في حين أنّ الشعبوية ترسل مناخ الطمأنينة للدول الأوروبية من خلال وعودها للتصدي لتسييس ظاهرة الهجرة غير النظامية وشبكات المتاجرة بالبشر. ولكن في نهاية سنة 2021 ورغم زيارة **دي مايو** إلى تونس في 28 ديسمبر 2021، لم يتمّ القضاء على شبكات التهجير العابرة للقارات، وظلّت عمليات الترحيل القسري تتسارع سواء كانت من إيطاليا أو فرنسا، وعملت هذه الأخيرة خلال الأشهر الأخيرة من عام 2021 على رفض العديد من التأشيرات المخصصة لـ«تأشيرة العودة»⁵ Visa de retour وظلّ المهاجرون غير النظاميين

5 - إنّ العديد من المهاجرين غير النظاميين التونسيين المقيمين في فرنسا يتزوجون بنساء فرنسيات الجنسية وذلك لانتقالهم من وضعية غير نظامي إلى نظامي، والعديد منهم بعد مرحلة الزواج يعود إلى تونس بغاية استكمال الإجراءات الإدارية



يدفعون ضريبة الإيقافات أثناء تعرضهم لعملية إحباط من قبل السلطات الأمنية البحرية، وهكذا نلاحظ تناقض رئاسة الجمهورية بين التصريحات والمواقف، وظلت تونس في نهاية المطاف «حارس مرمى» الاتحاد الأوروبي مساهمة في أمنة الهجرة. فالفرملة الحقيقية لهذه الظاهرة تكون عبر المضامين الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية وليس عن طريق المقاربة الأمنية أو التصريحات الفضفاضة.

عموما ظلت تونس في خدمة مقاربة أمنة الهجرة غير النظامية، وظلّ الاتحاد الأوروبي متمسكا بهذا البراديغم ولتعليل هذا الاستنتاج نضع على ذمّة القارئ بعض الجداول والرسوم التي توضح تحليلنا.

جدول عدد 6: توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الاشهر

الشهر	البر	البحر
جانفي	76.5%	23.5%
فيفري	30%	70%
مارس	82.1%	17.9%
أفريل	69.7%	30.3%
ماي	68.4%	31.6%
جوان	31%	69%
جويلية	51.9%	48.1%
أوت	25.8%	74.1%

عن طريق طلب تأشيرة العودة. وفي العادة أي مهاجر يكون دون سوابق عدلية كانت في تونس ويثبتها من خلال البطاقة عدد 3 أو في فرنسا، ويكون هناك فرق غير كبير في السنّ بينه وبين زوجته ولا يوجد أي دليل على أنّ زواجه هو زواج أبيض ويتحصل على درجة معينة تثبت قدرته على ممارسة اللغة الفرنسية من قبل المعهد الثقافي الفرنسي وتكون صحته جيّدة لا يحمل أمراضا معدية وخطيرة، يتحصل على تأشيرة لمدة سنة. ولكن في الأشهر الأخيرة تمّ رفض العديد من الشباب الذين تتوفر فيهم كلّ الشروط للحصول على تأشيرة العودة.



48.34%	51.64%	سبتمبر
53.7%	46.3%	أكتوبر
43.5%	56.5%	نوفمبر
63.5%	36.5%	ديسمبر
47.8%	52.2%	المجموع

جدول عدد 7: توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر
د يسمبر

المنستير	المهدية	صفاقس	قابس	مدنين	
*	17.6%	41.1%	*	*	جانفي
6.6%	25%	26.6%	1.6%	3.3%	فيفري
2.5%	12.8%	52.2%	*	*	مارس
9%	*	51.5%	*	3%	أفريل
11.57%	13.68%	44.21%	*	9.45%	ماي
7.1%	11.9%	35.71%	*	11.9%	جوان
11.62%	16.27%	33%	1.5%	10%	جويلية
2.2%	10.9%	56.6%	1.3%	14.15%	اوت
8.8%	14.4%	41.1%	2.25%	4.5%	سبتمبر
10.6%	21.21%	28.78%	3.7%	7.5%	أكتوبر
8.2%	10.5%	44.7%	1.7%	9.4%	نوفمبر
11.4%	13.11%	40.9%	1.6%	6.5%	ديسمبر
7.4%	13.9%	41.3%	1%	6.6%	المجموع

جنندوبة	بنزرت	تونس	نابل	سوسة	
*	5.8%	17.6%	11.7%	5.8%	جانفي
*	3.3%	13.3%	18.3%	5%	فيفري
*	*	5.1%	20.51%	7.6%	مارس
*	3%	15.1%	12.12%	6%	أفريل
*	3.15%	8.42%	7.21%	2.1%	ماي
*	2.4%	4.7%	21.42%	4.7%	جوان
*	2.32%	7.75%	13.9%	3.1%	جويلية



*	1.3%	4.5%	6.8%	1.8%	اوت
1.1%	3.3%	11.1%	3.3%	11.1%	سبتمبر
*	3.7%	9.8%	8.3%	6%	اكتوبر
*	2.4%	3.5%	15.2%	4.7%	نوفمبر
*	3.2%	8.1%	11.4%	3.2%	ديسمبر
0.09%	2.8%	9%	12.5%	5.1%	المجموع

* وجود هذه العلامة لا يعني أن هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات.

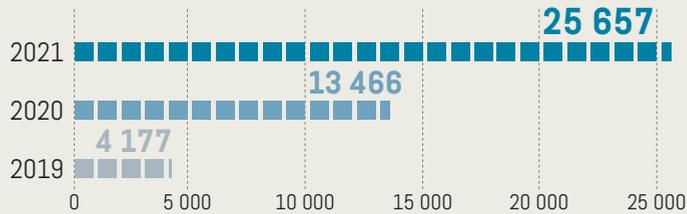
عدد عمليات الاجتياز المحبطة

2021 | 1 784

2020 | 1 096

2019 | 273

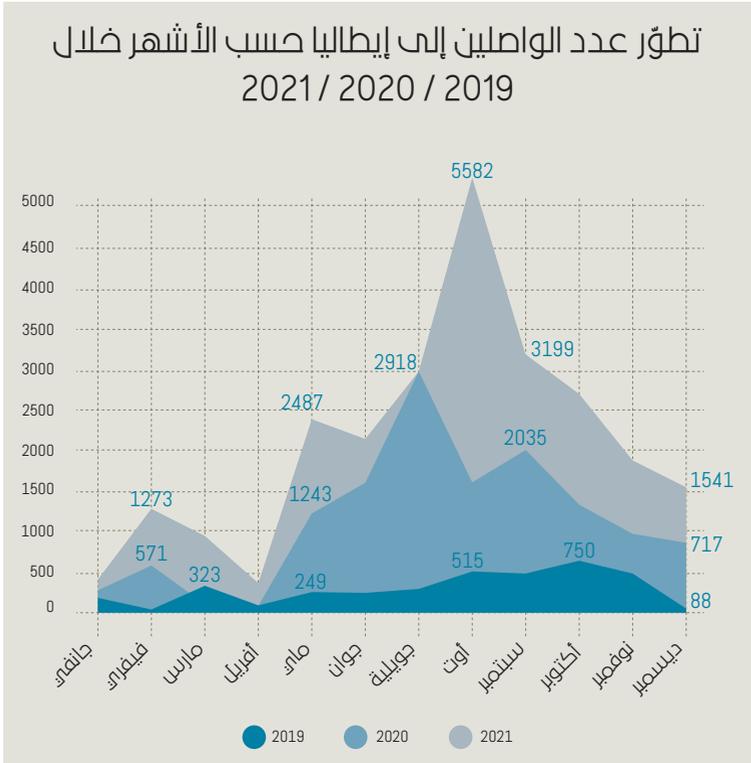
عدد المجتازين الذين تمّ إيقافهم



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

67

تطور عدد المواطنين إلى إيطاليا حسب الأشهر خلال 2021 / 2020 / 2019



كما أنّ المقاربة الأمنية تسبب مآسي إنسانية تتمثل في فقدان الأرواح البشرية، لذلك نقدم معطيات كمّية حول هذه السردية الأليمة.

جدول عدد 8: مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

الشهر	عدد الضحايا والمفقودين
جانفي	4
فيفري	50
مارس	39
افريل	41
ماي	81
جوان	39
جويلية	117
اوت	17
سبتمبر	11
أكتوبر	34
نوفمبر	*
ديسمبر	7
المجموع	440







الفصل السادس

تونس بلد العبور



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

71



إن تونس بحكم موقعها الاستراتيجي في سياقها المتوسطي هي بلد عبور وبلد مغادرة ونقطة وصل في منطقة المتوسط، لذلك تُسجّل وزارة الداخلية تقريبا كل سنة حوالي ما بين 70 و80 جنسية يدخلون إلى تونس بطريقة غير نظامية.

ويكون نصيب الأسد من هذه الجنسيات لأصليي جنوب الصحراء بخاصة، هذه الجنسيات التي تتخذ من تونس معبرا من أجل استكمال الشوط الأخير من رحلة طويلة تمتد من غابات إفريقيا إلى صحرائها إلى ثلج أوروبا وصقيعها، هذا إذا كللت المغامرة بالنجاح طبعاً. ولكن هذه الفئات غالباً ما تتعرض إلى معاملات غير إنسانية هنا بتونس من قبل السلطات الأمنية أو ربما في بعض الأحيان من قبل مواطنين تونسيين حينما يتعرضون إلى سرقة أو سلبهم أموالهم وهواتفهم بالقوة (براكاج) أو من خلال استغلالهم من قبل بعض أرباب العمل في الفضاءات التجارية (المقاهي، المطاعم إلخ) أو استغلال النساء كعاملات في المنازل.

كما أنّ هذه الجنسيات تتعرض هي أيضاً في إطار أمننة الهجرة إلى المضايقات والإحباط والإعتراض، ذلك أنّ مقارنة أمننة الهجرة لا تعترف لا بحالات استثنائية ولا بحالات إنسانية أو حقوقية، وهذا الجدول يوضح تطور الجنسيات الأخرى على غرار التونسيين وخاصة منهم أصليي جنوب الصحراء واتخاذهم من تونس منطقة عبور.

جدول عدد 9: توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال عام 2021

غير تونسيين/ات	تونسيون/ات	
83.2%	16.8%	جانفي
54.9%	45.1%	فيفري
53.3%	46.6%	مارس
53.2%	46.8%	أفريل
59.6%	40.4%	ماي
49.8%	50.2%	جوان
42.38%	57.62%	جويلية
28.5%	71.5%	أوت
51.2%	48.7%	سبتمبر
65%	35%	أكتوبر
72.81%	27.18%	نوفمبر
50.8%	49.2%	ديسمبر
55.4%	44.6%	المجموع







خاتمة

إنّ عشرية توالي الأهوال، التي اتسمت باللصوصية والمحسوبيّة والفساد وتصاعد النزاع وعجز النخب السياسيّة في الإجابة عن الأسئلة الاجتماعيّة والاقتصاديّة للتونسيين والتونسيات في سياق عمق فيه الوباء الأزمة التي استفحلت في كامل أرجاء البلاد، وارتطمت فيه حركات الاحتجاج باليأس والإحباط، إنّها كلّها عوامل هيأت الأرضيّة الخصبة لتنامي التفكير في المشاريع الهجرية غير النظاميّة، لذلك كانت العشرية التي هي استمراريّة لفساد الدولة التسلطيّة قبل سنة 2011 هي القادح في تدفق الموجات الهجرية.



التقرير السنوي
حول الهجرة
غير النظامية
2021

75



إنّ الحالة الإستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية لم تقدّم سوى تكتيكات مساحيق التجميل التي لا يُمكنها إنتاج تغيّرات راديكالية وعميقة ليظل المتوسط النافذة الأخيرة وملاد الفقراء والمهمشين.

إنّ براديجم أمنة الهجرة لم يفرمل موجات الهجرة غير النظامية، بل على العكس من ذلك، فقد ساهم في تصاعدها ولم تنتج هذه المقاربة سوى القصص التراجيدية والمآسي الإنسانية.

وفي الختام يُمكن القول إن ظاهرة الهجرة غير النظامية لن تنقطع ما لم تتشكل «الكتلة التاريخية» بالمعنى القرامشي لهذا المفهوم الذي لا يعني قضيّة التحالف الطبقي فقط وإنما كذلك المشروع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الذي يحمله هذا التحالف، والذي يكون نقطة انطلاق وبداية تجديد العقد الاجتماعي والديمقراطي ■

